التنسيق المؤسسي واتساق السياسات لتحقيق الأمن المائي والغذائي في المنطقة العربية

مراجعة مرحلية للفترة 2019-2025

أكتوبر 2025

تم إعداد هذا التقرير من قبل الأمانة الفنية المشتركة للمياه والزراعة بدعم من منظمة الزراعة والأغذية (الفاو) واللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، بهدف عرضة على الاجتماع السابع للجنه الفنية المشتركة رفيعة المستوى بين المياه والزراعة (14 أكتوبر 2025) وكذلك على الاجتماع الوزاري المشترك الثالث (15 أكتوبر 2025) على هامش فعاليات أسبوع القاهرة للمياه، وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنه.

ازدهار البلدان كرامة الإنسان

الأمم المتحدة الاسكوا ESCWA

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

جدول المحتويات

1- الملخص التنفيذي iii
2- المقدمة 1
الخلفية والسياق 1
أهداف التقرير 2
المنهجية 2
النتائج المتوقعة 3
3- لمحة عامة عن آلية التنسيق المشتركة بين المياه والزراعة 4
إعلان القاهرة وخطة عمله 4
الإطار المؤسسي وإشراك الأطراف المعنية 4
الإطار المفاهيمي والتخطيط 4
4- الإنجازات والتقدم المحرز 5
الإنجازات البارزة التي تحققت خلال الفترة 2019 – 2024: 5
الخاتمة 7
5- التحديات والفجوات 7
آلية تنظيم الاجتماعات على المستوى الإقليمي 8
اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى لقطاعي الزراعة والمياه 9
التخطيط والرصد وإعداد التقارير 10
تبادل المعارف وإذكاء الوعي وبناء القدرات 11
التقارب بين السياسات وتنسيقها على الصعيد الوطني 12
التمويل وتنسيق الاستثمارات 12
معالجة القضايا التقاطعية بين المياه والزراعة 12
العمل على المستوى القطري 14
6- المضي قدمًا: توصيات بشأن تعزيز العملية وضمان التأثير على المستوى القطري 14
إعادة التأكيد على المشاركة رفيعة المستوى وتعزيزها 15
حفز المشاركة على المستوى الوطني 15
تسريع بناء القدرات وتبادل المعارف والمناصرة 15
تعزيز آلية التنسيق الإقليمي 16

إعداد برنامج عمل سنوي ذو نتائج محددة زمنيًا ورصده وإعداد التقارير بشأنه 16
معالجة القضايا التقاطعية بشكل استراتيجي 17
تنسيق الاستراتيجيات المالية واستراتيجيات الاستثمار 18
ضمان مشاركة أقوى للجهات الفاعلة من غير الدول 18
مراجعة تنظيم اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى وجدول أعمالها..... 20
ضمان استدامة العملية..... 21
التصدي للمخاطر 21
7- الملاحق 22
الملحق 1: إعلان القاهرة 22
الملحق 2: القضايا الناشئة ذات الصلة بالترابط بين قطاعي المياه والزراعة 26
الملحق 3: قائمة بمن أجريت معهم المقابلات الشخصية..... 29
الملحق 4: ملخص نتائج الاستبيان الإلكتروني..... 30
الملحق 5: قائمة بالتوصيات القابلة للتنفيذ..... 35

1- الملخص التنفيذي

تواجه المنطقة العربية اليوم أحد أبرز تحديات التنمية في عصرنا: تأمين المياه والغذاء في ظل ندرة مائية حادة، وتزايد سكاني، وتغير مناخي متسارع. تعاني تسعة عشر بلداً من أصل اثنين وعشرين في المنطقة بالفعل من إجهاد مائي شديد، بينما تواجه ثلاثة عشر بلداً منها ندرة مطلقة تقل عن 500 متر مكعب للفرد سنوياً. وفي الوقت ذاته، تستورد المنطقة أكثر من نصف احتياجاتها من الغذاء الأساسي، وهو اعتماد آخذ في التوسع مع تزايد الطلب وتفاقم القيود على الموارد الطبيعية. ومع استهلاك الزراعة لما يصل إلى 80% من الموارد المائية العذبة المتاحة، فإن الترابطات بين المياه والنظم الغذائية تصبح عميقة للغاية. ويُعد التحرك العاجل أمراً ضرورياً لتسريع الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. ومن ثم، يصبح اعتماد نهج سياساتي متكامل، بما في ذلك التحول في النظم الغذائية، أمراً ملحّاً لا مفر منه.

وإدراكاً لهذه التحديات، اجتمع وزراء المياه والزراعة العرب عام 2019 وقاموا باعتماد إعلان القاهرة، الذي وضع إطاراً لتعزيز التنسيق المؤسسي واتساق السياسات بين القطاعين. وتم إنشاء اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى (HLJTC) لترجمة هذه الرؤية إلى عمل ملموس، بدعم من أمانة فنية مشتركة (JTS)، تضم الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وبمساندة فنية ومالية من الفاو والإسكوا. ومنذ ذلك الحين، تحقق تقدم في تعزيز الحوار الإقليمي، وتحديد للأولويات المشتركة للقطاعين، مثل تحصيص المياه للزراعة، واستخدام الموارد المائية غير التقليدية، وبناء القدرة على الصمود المناخي، وتطوير أنظمة البيانات، إضافة إلى تنفيذ مشاريع رائدة على مستوى تجريبي في بعض الدول المختارة. كما شكّل اعتماد خطة العمل في عام 2022 محطة بارزة، جسّدت التزاماً سياسياً جماعياً لتفعيل تنفيذ إعلان القاهرة.

ورغم هذه الإنجازات، لا تزال عملية التنسيق تواجه تحديات جوهرية تحدّ من أثرها على أرض الواقع. فالتنفيذ على مستوى الدول متأخر مقارنة بالالتزامات الإقليمية، في ظل قيود هيكلية كان من الممكن تفاديها، عبر آليات فعالة للمتابعة وممارسات إبلاغ أكثر انتظاماً. كما أن توفر البيانات ما زال متفاوتاً، وغياب هيكل تنظيمي منسّق على المستوى الوطني حد من استدامة المشاركة. إضافة إلى ذلك، واجه التمويل وتعبئة الموارد صعوبات بسبب محدودية المخصصات لدعم العمل الإقليمي والوطني. وأخيراً، أدى غياب هيكل إقليمي شامل لتوجيه وتوحيد ممارسات الرصد الوطنية إلى تباطؤ تحويل المبادرات الإقليمية إلى نتائج قابلة للقياس.

يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز حتى الآن، ويحدد الطريق المستقبلي لتحويل عملية ترابط المياه والزراعة إلى محرك للتغيير الإقليمي والوطني. والرسالة الأساسية واضحة: إن النجاح يعتمد على تعزيز مشاركة وانخراط الدول، وإرساء الطابع المؤسسي للرصد والإبلاغ، ومواءمة الموارد المالية والفنية والسياسية مع الطموحات الواردة في إعلان القاهرة.

ولضمان مشاركة أقوى وأكثر انتظاما من الدول الأعضاء، يوصي التقرير باعتماد بروتوكول للمشاركة الوطنية، يشمل تسمية رسمية لممثلين (نقاط اتصال) من وزارات المياه ووزارات الزراعة، ويفضّل أن يكونوا من الوحدات المعنية بالتخطيط والاستراتيجيات، مع تحديد مهام واضحة وشروط مرجعية تضمن الاستمرارية والخبرة. ويُناط بهؤلاء الممثلين قيادة فرق وطنية، وتنسيق المبادرات التجريبية على مستوى الدولة، وإعداد تقارير سنوية للجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى. اما على المستوى الإقليمي، فينبغي إنشاء مجموعات فنية تخصصية ومنصات منظّمة لتبادل المعرفة، مدعومة بمركز معرفة متخصص يستضيف البيانات، والموجزات السياساتية، ودراسات الحالة.

كما يُعد تعزيز الأمانة الفنية المشتركة أمراً أساسياً، إذ ينبغي تزويدها بكوادر متفرغة، تشمل منسقاً واختصاصياً في المتابعة والتقييم، للإشراف على تنفيذ القرارات، وتنظيم الاجتماعات، ورصد التقدم، وضمان المتابعة المنتظمة مع الدول. وعلى المنظمات الشريكة مثل الفاو والإسكوا الاستمرار في تقديم الدعم الفني، مع التخطيط لعملية انتقال تدريجي للمهام نحو الدول وجامعة الدول العربية. غير أن الاستدامة تقتضي أيضا تعزيز التزامات جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، إلى جانب التمويل المشترك مع الدول والشركاء الإقليميين والدوليين. كما يجب اعتماد شروط مرجعية محدثة للجنة الفنية المشتركة، والأمانة الفنية، وممثلي الدول لمزيد من توضيح الأدوار والمسؤوليات.

تُعد آليات الرصد والمساءلة أساسية لضمان المصداقية. ويوصي التقرير بالبدء الفوري في اعداد دراسة لتحديد خط الأساس من خلال اجراء مسح إقليمي، يعقبه تقارير وطنية سنوية تُدمج في تقرير إقليمي سنوي، ويُدرج كبند دائم على جدول أعمال اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى، بما يتيح المراجعة المتبادلة وتعزيز المساءلة المشتركة. كما يقترح التقرير برنامج عمل لمدة

خمس سنوات (2025–2030) يتماشى مع الاستراتيجيات العربية للأمن المائي والتنمية الزراعية المستدامة، وكذلك مع خطة التنمية المستدامة 2030.

ستواصل هذه العملية معالجة القضايا التقاطعية الرئيسية، بما في ذلك تحصيص المياه للزراعة، والموارد المائية غير التقليدية، وأنظمة البيانات، إلى جانب القدرة على التكيف والصمود المناخي في الزراعة، مع التوسع الاستراتيجي في موضوعات أخرى مثل حوكمة المياه الجوفية، وإدارة مخاطر الكوارث، وصمود النظم الغذائية، والذكاء الاصطناعي، وتمويل المناخ وغيرها من المواضيع اخرى. كما ستواصل هذه العملية التركيز على عناصر التحول في النظم الزراعية والغذائية ذات الأثر المباشر على إدارة المياه.

ومن المهم أن تظل العملية مبنية على الأدلة وان تكون أكثر ملكية للدول؛ وذلك عبر الاستفادة من الخبرة الوطنية وتبادل المعرفة الإقليمية؛ والجمع بين الدراسات المكتبية والمساهمات الوطنية؛ وإشراك الخبراء الوطنيين من خلال مشاورات؛ وإنتاج موجزات سياساتية واضحة لعرضها واعتمادها من الوزراء، تكون مدعومة بحزمة للرصد (خط أساس، تقارير وطنية، وموجز إقليمي سنوي) ومؤشرات قابلة للقياس. كما ستتم صياغة الموضوعات الفنية بما يحافظ على ربطها بالسياسات من خلال إبراز الروابط العابرة للقطاعات، ومسارات التنفيذ العملية، وخيارات التمويل في حالة الحاجة لذلك.

يبقى التمويل ومواءمة الاستثمارات أولوية أساسية. إذ سيأتي الجزء الأكبر من الموارد من الميزانيات الوطنية. من ناحية أخرى، هناك بعض الدول تستفيد من برامج ممولة من المانحين، ما يتطلب ان تضمن وزارات المياه والزراعة مواءمة وتكامل برامجها، وتخصيص موارد محددة للمبادرات القطاعية المشتركة التي تدمج المياه والغذاء. كما أن إشراك الشركاء الإنمائيين والمانحين على المستويين الإقليمي والوطني أمر أساسي لبعض الدول العربية، إلى جانب خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الخاصة. وقد كان إنشاء فريق عمل مشترك لتعبئة الموارد خطوة إيجابية ينبغي تعزيزها من خلال حوكمة واضحة وشروط مرجعية دقيقة ومخرجات متفق عليها.

كما يُوصى التقرير باتباع نهج أكثر شمولاً، من خلال الاشراك المنهجي للمجتمع المدني، ومنظمات المنتجين، والنساء، والشباب، والقطاع الخاص، سواء عبر المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة، أو من خلال مشاورات تسبق الاجتماعات، أو عبر حوارات موضوعية. إن توسيع المشاركة سيزيد من شرعية وفعالية المسار ، كما سيسهم في تعبئة موارد ومعارف إضافية.

وباستشراف المستقبل، يتطلب تحقيق الاستدامة تضمين ترابط المياه والغذاء في صلب الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية. وينبغي على اللجنة الفنية المشتركة والاجتماعات الوزارية المشتركة تعزيز الروابط مع الاستراتيجيات الإقليمية القائمة، وضمان ادماج القرارات بانتظام في الخطط والسياسات الوطنية. كما يجب تقوية آليات إدارة المخاطر، من خلال تدابير تحدّ من مخاطر تراجع الالتزام السياسي، أو فجوات التمويل، أو ارتفاع معدل تغيير ممثلي الدول.

ختاماً، يُمثل المسار الحكومي المشترك، الذي أُطلق مع إعلان القاهرة، خطوة تاريخية نحو سياسات وحوكمة متكاملة للأمن المائي والغذائي في المنطقة العربية. لقد تم وضع الأسس اللازمة، حيث تُظهر الإنجازات منذ 2019 الإمكانات والإرادة السياسية للتحرك. والمطلوب اليوم هو التحول الحاسم من الإطار الإجرائي إلى الأثر الفعلي الملموس من خلال اتساق السياسات على المستوى الوطني، وتحقيق نتائج قابلة للقياس، وتعبئة الموارد من أجل التنفيذ. ومع حوكمة أقوى، ورصد فعال، ومشاركة شاملة، واستثمارات موجهة، يمكن للمنطقة العربية الانتقال من التعهد والالتزام إلى الفعل، وبناء نظم مائية وغذائية قادرة على الصمود، تحمي سبل العيش، وتدعم التنمية الاقتصادية، وتُسهم في الاستقرار الإقليمي.

وعليه، يدعو هذا التقرير صانعي السياسات العرب إلى تجديد التزامهم، واعتماد التوصيات المقترحة، وتبني أجندة التكامل بين الأمن المائي والغذائي. إن السنوات الفاصلة حتى عام 2030 تمثل نافذة ضيقة لكنها حاسمة لضمان الاستدامة والقدرة على الصمود، والازدهار للأجيال القادمة في العالم العربي.

2- المقدمة

الخلفية والسياق

تعاني المنطقة العربية من تحديات متداخلة متعلقة بالأمن المائي والغذائي مع تزايد حدة ندرة المياه وتدهور جودتها ، ما يمثل تهديدًا بالغًا على كل من الاقتصاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويسهم النمو السكاني والتوسع الحضري وظاهرة تغير المناخ في تفاقم تلك التحديات. وتعاني 19 دولة من أصل 22 دولة عربية في الوقت الراهن من الإجهاد المائي الحاد، ومن بينها 13 دولة تعاني من شح المياه المطلق (حصة الفرد أقل من 500 م^3 من المياه العذبة المتجددة سنوياً)[1].

وعلاوة على ذلك تواجه المنطقة عجزًا في إنتاج الغذاء، إذ تعول على الاستيراد لتوفير ما يربو على نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية[2]، وتزداد هذه الفجوة اتساعًا بشكل مطرد جراء الطلب المتزايد، ومحدودية الأراضي والموارد المائية، وتدني الإنتاجية الزراعية وإنتاجية المياه، كما يسهم التقلب في معدلات هطول الأمطار التي يتعذر التنبؤ بها وآثار ظاهرة تغير المناخ في زيادة الضغط على إمدادات المياه وعرقلة إنتاج الغذاء. الزراعة، التي تمثل ما يصل إلى 80٪ من سحب المياه العذبة،[3] هي ضحية ومساهم في ندرة المياه. ومن ناحية أخرى فإن تدني كفاءة إدارة المياه والأراضي في كل القطاعات تحد من النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى انخفاض فرص العمل، ويسهم في زيادة معدلات هجرة الشباب من المناطق الريفية. فضلًا عن ذلك، ينجم عن النظم الغذائية غير المستدامة وضعف التغذية وهدر الغذاء زيادة حدة التحديات المتعلقة بالمياه والغذاء في المنطقة، كما تسفر النزاعات والاحتلال والأوضاع السياسية غير المستقرة عن تفاقم الوضع في أجزاء متعددة من المنطقة.

وتمثل الاستراتيجية العربية للأمن المائي (2010-2030) والاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة (2020-2030) مرجعًا لتوجيه الجهود المبذولة في هذين القطاعين الحيويين في المنطقة.

ونظرًا لتلك التحديات المتشابكة والمتداخلة، فإن وضع سياسات متكاملة وتعزيز التنسيق بين قطاعي المياه والزراعة أمر ضروري لا غنى عنه لضمان الأمن الغذائي والمائي، من ناحية أخرى فإن تعزيز آليات التعاون المشترك في وضع السياسات، والتخطيط للاستثمار، وتنفيذ المشاريع من شأنه أن يتيح إمكانية تحقيق إنتاج غذائي أكثر ثباتًا واستقرارًا، وتقليص الاعتماد على الاستيراد، وتعزيز مرونة النظم الغذائية، واجتذاب استثمارات أكثر فاعلية في البنية التحتية للمياه. وستكون ثمرة ذلك تحقيق الاستخدام الأمثل للمياه في الزراعة، وتعزيز القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ، بما في ذلك الجفاف، والالتزام بإدارة موارد المياه والأراضي على نحو مستدام، مما يكفل تعزيز الأمن المائي والغذائي للأجيال الحالية والمستقبلية.

في العام 2019، وفي ضوء الوعي التام بأهمية تحسين تنسيق السياسات، عقد وزراء المياه ووزراء الزراعة في الدول العربية اجتماعًا وزاريًا مشتركًا تحت رعاية جامعة الدول العربية، تم خلاله المصادقة على "إعلان القاهرة لوزراء الزراعة ووزراء المياه العرب"[4]. ونص هذا الإعلان على المبادئ الرئيسية لقطاعي المياه والزراعة، واستهدف إيلاء مزيد من الاهتمام لاتساق السياسات، وزيادة الاستثمارات، والتحصيص المستدام للموارد، ووضع آليات تكاملية للحوكمة متعددة القطاعات.

وقد تم تشكيل "اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى المعنية بالمياه والزراعة" لتكون الذراع الفني للاجتماعات الوزارية المشتركة، حيث تضطلع بتوفير التوجيهات والتوصيات المتعلقة بالسياسات في القضايا المشتركة بين قطاعي المياه والزراعة. وقد تم بالفعل المصادقة على خطة عمل لتنفيذ إعلان القاهرة، تضمنت مجموعة من التدابير الرامية إلى تحويل الإعلان إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

ومنذ عام 2019، عقدت اللجنة ستة اجتماعات، بالإضافة إلى اجتماعين وزاريين مشتركين، واستهدفت تلك الاجتماعات تعزيز الجهود المبذولة من أجل التنسيق القطاعي بين المياه والزراعة. ومنذ انعقاد الاجتماع الأول للجنة في 23 - 24 أكتوبر 2019

---

[1] المصدر: قاعدة بيانات النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة (AQUASTAT) - https://data.apps.fao.org/aquastat/?lang=en

[2] المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT) - https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS

[3] المصدر: قاعدة بيانات النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة (AQUASTAT) - https://data.apps.fao.org/aquastat/?lang=en

[4] https://www.aoad.org/Cairo%20Declaration%20of%20the%20Arab%20Ministers%20of%20Agriculture%20and%20Water%20-Adopted%204%20April%2019.pdf

ومنذ ذلك الحين، تعقد اللجنة اجتماعًا سنويًا لمناقشة التحديات الرئيسية المشتركة بين المياه والغذاء، بما في ذلك تحصيص المياه للزراعة، واستخدام مصادر المياه غير التقليدية في الزراعة، وتوافر البيانات وتيسير الوصول إليها، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ.

وعلى الرغم من هذه الجهود، تظل هناك تحديات تحول دون التفعيل الكامل لآليات التنسيق، وتحسين التكامل بين القطاعين، وضمان ترجمة السياسات على نحو فعال إلى التنفيذ المنسق على الصعيدين الوطني والإقليمي، مع ضمان توفير الاستدامة وتعزيز ملكية البلدان الواجب توفرها لضمان نجاح العملية. وقد كُلِفت اللجنة بإعداد تقرير تقييمي شامل، للاستعانة به في توجيه المناقشات خلال الاجتماع الوزاري المشترك المزمع انعقاده في أكتوبر 2025.

أهداف التقرير

يتمثل الهدف من هذا التقرير في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان القاهرة وخطة عمله، وذلك من خلال توصيات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى وقرارات الاجتماعات الوزراية المشتركة. ويعرض هذا التقرير تقييمًا للإنجازات التي تحققت حتى الآن، ويلقي الضوء على التحديات والثغرات الرئيسية في عملية التنفيذ وفي صياغة السياسات، ويقدم توجيهات عملية لتعزيز فاعلية التنسيق بين القطاعين. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير توصيات لتعزيز اتساق السياسات المعنية بالمياه والزراعة على الصعيدين الوطني والإقليمي، بغية تعزيز دور الاجتماعات الوزراية المشتركة وتأثيرها، وتسريع وتيرة اتساق السياسات المشتركة بين القطاعات المختلفة وتنفيذها. ويرمي هذا التقرير إلى تحفيز المناقشات وتبادل الآراء على الصعيد الإقليمي، وإلى المساهمة في تعزيز آلية التنسيق لتحقيق الاتساق على النحو الأمثل بين السياسات المعنية بالمياه والزراعة على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى التحليل الوصفي الذي يتضمنه هذا التقرير، فهو يتناول عمليات المشاركة، ويقيّم الإجراءات تقييمًا نقديًا دقيقًا، ويحدد طرائق العمل وأولوياته في المستقبل.

ويركز التقرير في المقام الأول على استعراض التقدم المحرز في القضايا الرئيسية المتداخلة متعددة الأبعاد التي تم تناولها خلال السنوات الخمس الماضية، ومن بينها تحصيص المياه للزراعة، والاستخدام موارد المياه غير التقليدية، وإتاحة البيانات واستخدامها، والصمود في مواجهة آثار تغير المناخ. كما يقترح الأولويات المواضيعية متعددة القطاعات للسنوات المقبلة، ويناقش سبل تعزيز مشاركة الدول في تعزيز التنسيق بين قطاعي المياه والزراعة، بما يكفل الاتساق مع الأولويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

ومن أجل تعزيز جهود اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى، يستعرض التقرير آليات تعزيز الحوكمة وتشجيع التعاون بين القطاعين. ويتضمن التقرير اقتراح آليات منظمة للتواصل تكفل للبلدان الأعضاء المشاركة الفعالة وتقوية الشعور بالملكية، مما يضمن ترجمة التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى استراتيجيات وأعمال على المستوى الوطني. ويشمل ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات تحديدًا دقيقًا، وتعزيز الجهود المتضافرة التي تبذلها الأطراف المعنية المتعددة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتصميم هياكل متكاملة للحوكمة من أجل سد الفجوات بين وضع السياسات وتنفيذها.

المنهجية

شملت العملية التي أفضت إلى إعداد هذا التقرير إجراء تقييم شامل، استهدفت تسليط الضوء على الإنجازات والوقوف على التحديات ومعالجة الثغرات، فيما يتعلق بالعملية ذاتها، وبالعناصر المواضيعية على حد سواء. وقد تضمنت هذه العملية مزيج من المراجعة المكتبية للوثائق، بالإضافة إلى إجراء إستشارات، من خلال استبيان إلكتروني ومقابلات شخصية مع أصحاب العلاقة الرئيسيين. وقد تم تنظيم العملية على النحو التالي:

- مراجعة وتحليل التقارير الصادرة منذ عام ٢٠١٩، بما في ذلك التوصيات والقرارات والوثائق السياساتية المتعلقة بإعلان القاهرة وخطة العمل.
- استعراض نظرية التغيير المرتبطة بعملية التنسيق المؤسسي وتقييم مدى تطبيقها.
- إجراء استشارات مع الأطراف المعنية وأصحاب العلاقة الرئيسيين، وذلك من خلال الاستبيان الإلكتروني والمقابلات الشخصية على حد سواء. وقد شملت هذه الأطراف الأمانة الفنية المشتركة (جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية)، ومسؤولين من المؤسسات الوطنية المشاركين في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى، بالإضافة إلى خبراء دوليين وإقليميين ومحليين بارزين شاركوا في عملية التنسيق بين القطاعين.

- عقد مناقشات دورية متعمقة مع جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بهدف تقصي الحقائق بشأن النتائج والتأكد من دقة تلك النتائج والتحقق من صحتها.

تمت مراجعة مكتبية لما يقرب من 50 وثيقة في إطار إستعراض الوثائق. وقد شملت هذه الوثائق إعلان القاهرة، وخطة العمل، وقرارات الاجتماعين الوزاريين المشتركين، والتقارير الصادرة عن الاجتماعات الستة التي عقدتها اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى، وكذلك الوثائق التي تم إعدادها في إطار التحضير لهذه الاجتماعات، بما في ذلك الأوراق الفنية والموجزات السياساتية بشأن القضايا الشاملة للقطاعين التي تم اختيارها ومناقشتها.

كما تم إرسال الاستبيان الإلكتروني إلى جميع الأفراد المشاركين في عملية التنسيق منذ انطلاقها في العام 2019، والذين كانت غالبيتهم من المشاركين في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات المشاركة. وقد أُرسل الاستبيان إلى 143 شخصاً، حيث وردت 48 استجابة. ويعرض الملحق 4 ملخص لنتائج الاستبيان.

بالإضافة إلى الاستبيان الإلكتروني، أجريت أيضًا مقابلات شخصية مع 20 من المساهمين والمشاركين في عملية التنسيق، واستهدفت هذه المقابلات جمع آرائهم وأفكارهم حول سبل تحسينها وتطويرها. وشمل هؤلاء ممثلين للدول، ومستشارين متخصصين في قضايا مواضيعية متباينة، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات المشاركة في العملية (جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا)، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، وغيرها.

النتائج المتوقعة

فيما يلي النتائج المتوقعة من هذه العملية:

- تحديد التحديات والثغرات والفرص المؤسسية/ التنظيمية لتحسين تنسيق قطاعي المياه والغذاء في الدول العربية.
- تقييم التقدم المحرز في التصدي للقضايا الرئيسية المعنية بالاتساق والتنسيق بين السياسات، وترجمة التوصيات إلى إجراءات على المستويين الإقليمي والوطني.
- استعراض التقدم المحرز والتحديات التي واجهت معالجة القضايا الرئيسية التقاطعية بين المياه الزراعة، والوقوف على الصعوبات، مما يتيح فرصة لتحسين وضع السياسات المعنية بقطاعي المياه والزراعة واتساقها.
- وضع مجموعة من التوصيات العملية بغية تعزيز آليات التنسيق وهياكل الحوكمة على مستوى المؤسسات، كي تخضع للمناقشات في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى والاجتماعات الوزارية المشتركة. وتهدف هذه التوصيات إلى:
  - ضمان مشاركة البلدان الأعضاء وإشراكها على نحو فعال، وتعزيز ملكيتها وقيادتها لعملية التنسيق، ودعم التحول المؤسسي وضمان استدامته.
  - تمهيد الطريق للدمج الممنهج لقرارات الاجتماعات الوزارية المشتركة في الاستراتيجيات والخطط الوطنية، بما يكفل تحقيق نتائج ملموسة.
  - تعزيز شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الوطني، لسد الفجوة بين وضع السياسات وتنفيذها.
  - دمج نتائج آليات التنسيق المشتركة بين الحكومات في الفعاليات العالمية، مثل أهداف التنمية المستدامة، ومؤتمر القمة المعنية بالنظم الغذائية، وعِقد العمل من أجل الماء، ومؤتمرات الأمم المتحدة لتغير المناخ، وغيرها.
  - وضع أطر صارمة وفعالة للمتابعة والرصد، إلى جانب أدوات محددة وموحدة للإبلاغ، لتعزيز الإدارة المتكاملة والتنسيق والترابط بين قطاعي المياه والغذاء.
  - ضمان إشراك البلدان في تنفيذ القرارات والآليات المعتمدة في الاجتماعات الوزارية المشتركة.

3- لمحة عامة عن آلية التنسيق المشتركة بين المياه والزراعة

إعلان القاهرة وخطة عمله

اعتمد وزراء المياه ووزراء الزراعة في البلدان العربية **إعلان القاهرة** خلال اجتماعهم الوزاري المشترك الأول المنعقد في 4 أبريل 2019، ودعا الإعلان كافة الحكومات والشركاء في البلدان العربية إلى:

1- تفعيل آليات التنسيق الإقليمية وحشد جميع الأطراف المعنية لضمان تطبيق السياسات والاستثمارات الجديدة على نحو فعال.
2- موائمة وادماج السياسات الزراعية والمائية.
3- زيادة الاستثمارات في إدارة المياه الزراعية.
4- الاستفادة من الابتكارات وإدارة البيانات وتحليلها وتبادل الخبرات.

فضلًا عن ذلك دعا الإعلان الأمانة الفنية المشتركة (الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والمنظمة العربية للتنمية الزراعية)، بدعم من منظمة الفاو والإسكوا، إلى التعاون مع اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى لتعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الاخرين ، بما يتماشى مع الأهداف العالمية، من أجل ضمان التكامل الفعال بين الأمن المائي والأمن الغذائي في المنطقة العربية، وبما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويتضمن الإعلان مجموعة من التوصيات بشأن سبل معالجة النقاط الأربع المذكورة أعلاه (انظر الملحق 1).

الإطار المؤسسي وإشراك الأطراف المعنية

بالإضافة إلى ذلك، اعتمد الوزراء في اجتماعهم القرارات التالية:

- دعوة الدول العربية متابعة تنفيذ إعلان القاهرة.
- دعوة المنظمات المانحة وصناديق التمويل والمنظمات العربية والدولية ذات الصلة الى دعم جهود الدول العربية لتحسين وتفعيل التنسيق بين قطاعي المياه والزراعة على مستوى السياسات والتخطيط والاستثمار لتحقيق الأمن المائي والغذائي والاستدامة البيئية على المستوى الوطني والاقليمي.
- عقد الاجتماعات الوزارية المشتركة مرة كل سنتين.
- إنشاء لجنة فنية رفيعة المستوى كذراع فني للاجتماع الوزاري المشترك تتكون من خبراء وكبار مسؤولين من الوزارات المعنية بقطاعي الزراعة والمياه لمتابعة تنفيذ بنود إعلان القاهرة ووضع جدول اعمال إقليمي شامل للقطاعين، وان تجتمع مرة كل سنة.
- إنشاء أمانة فنية مشتركة للمجلس الوزاري المشترك تتكون من الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، لتسهيل عمل اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى لقطاعي المياه والزراعة والاجتماع الوزاري المشترك، وكذلك للتعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية.

وتضم اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى ممثلين اثنين من كل دولة (المياه والزراعة)، وتحظى بدعم من جامعة الدول العربية (المجلس الوزاري العربي للمياه والمنظمة العربية للتنمية الزراعية) ومن منظمة الفاو والإسكوا، فضلاً عن المنظمات الإقليمية المتخصصة الأخرى المهتمة بالامر.

الإطار المفاهيمي والتخطيط

تم وضع **خطة عمل** تفصيلية لتنفيذ إعلان القاهرة، وتم اعتمادها في الاجتماع الوزاري المشترك الثاني ، المنعقد في 27 يناير 2022. وتعكس هذه الخطة طموحات إعلان القاهرة، إذ تتضمن وصفًا مفصلًا للإجراءات اللازمة لتحقيق رؤيته، بما في ذلك طبيعة الإجراءات، والأطراف المعنية المشاركة، والإطار الزمني، والميزانية، ومؤشرات الرصد.

ويستند الإطار المفاهيمي المطبق في تنفيذ عملية إعلان القاهرة إلى طريقة عمل تركز على تعزيز اعداد السياسات المرتبطة بالعلم ونتائج الأبحاث والدراسات العلمية ، مع التركيز في المقام الأول على تفاعل الدول ومشاركتها على المستوى الإقليمي، على النحو المبين في الشكل 1، حيث تتفق البلدان على موضوع/قضية مشتركة تقاطعية بين القطاعين، وتخضع للمناقشة في

اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى، ثم يتم إعداد موقف فني بشأن هذا الموضوع، ما يؤدي إلى إجراء المناقشات وتحديد توجهات أو اتخاذ قرارات بشأن السياسات المرتبطة بهذا الموضوع، يعقب ذلك تنفيذ برامج تجريبية في الدول الراغبة في ذلك بغرض استنباط النتائج الميدانية التي يتم على ضوءها مراجعة للقرارات السياسية، وتحسين توصيات الموقف الفني، والوصول إلى التوصيات النهائية بشأن السبل التي يتعين على البلدان اتباعها في معالجة هذه القضية.

الشكل 1: الإطار المفاهيمي المعتمد لتعزيز اتساق السياسات بين المياه والزراعة

حددت اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى، في اجتماعها الأول، القضايا التقاطعية التالية (القضايا الموضحة بعلامة * لم تخضع للمناقشة حتى عام 2025):

- تحصيص المياه للزراعة
- استخدام موارد المياه غير التقليدية في الزراعة
- إنتاجية المياه *
- الاستخدام الكفوء للمياه *
- العلاقة المتبادلة بين المياه والغذاء والطاقة *
- توفر البيانات وإمكانية الوصول إليها
- الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ

4- الإنجازات والتقدم المحرز

عقدت اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى اجتماعها الأول في عام 2019، أي منذ ست سنوات، وخلال هذه الفترة شهدت المنطقة عملية مشتركة استهدفت تعزيز التكامل والترابط بين قطاعي المياه والزراعة على الصعيدين الإقليمي والوطني، وذلك من اجل تحسين الإنتاجية مع ضمان استدامة الموارد. وقد تم وضع إطار هيكلي لتعزيز التعاون بين قطاعي المياه والزراعة في البلدان العربية، كما تم تحديد مراحل الأداء الرئيسية ذات الصلة بالأطر الهيكلية الإدارية، والرؤى، وخريطة الطريق، إلى جانب بذل جهود متضافرة للتنفيذ العملي، ويتم حاليًا الاستفادة من خبرات منظمة الفاو والإسكوا في هذا الشأن.

الإنجازات البارزة التي تحققت خلال الفترة 2019 – 2024:

شكل 2: الإنجازات البارزة التي تحققت خلال الفترة 2019 - 2024

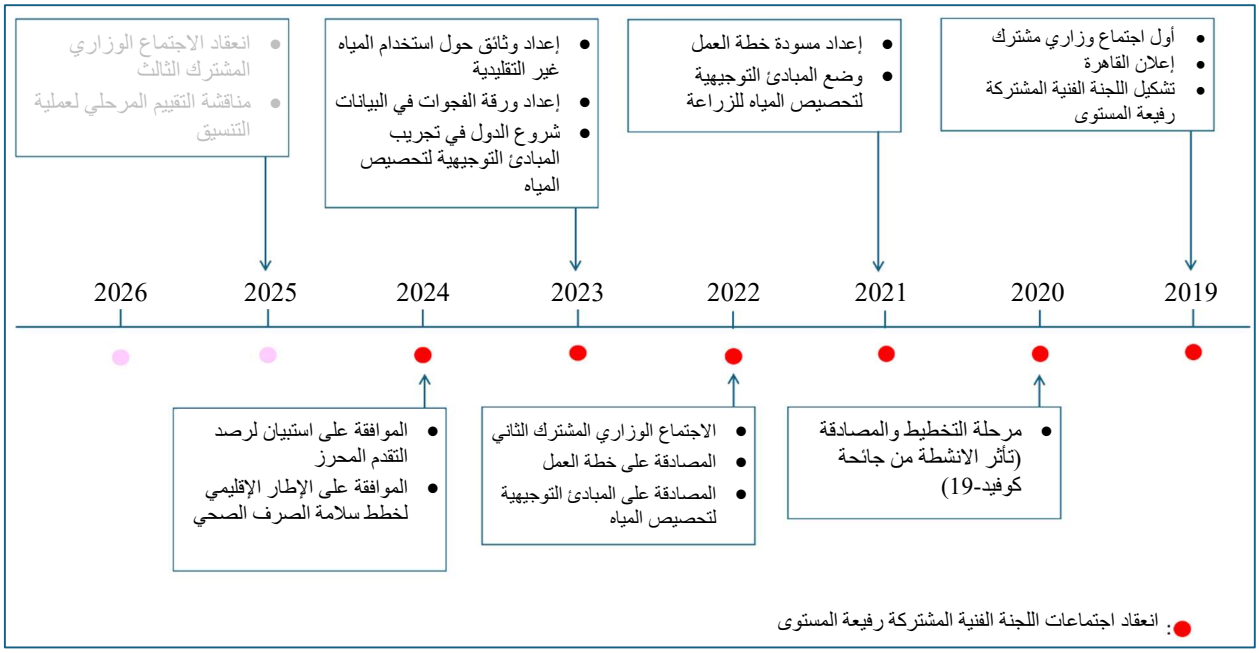

- كانت سنة 2019 سنة الأساس، إذ تم خلالها وضع الأطر المؤسسية وآلية الحوكمة. وتم تبني إعلان القاهرة الذي حدد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والإطار التنفيذي لتنفيذ نهج الترابط بين المياه والزراعة في المنطقة العربية. كما تم وضع الأساس الهيكلي وإعداد آلية إقليمية رسمية للتعاون من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى المعنية بالمياه والزراعة، مع تحديد المهام المنوطة بها رسمياً. بالإضافة إلى ذلك، تم البدء في عقد اجتماعات وزارية دورية مشتركة للمياه والزراعة. وتم إنشاء الأمانة الفنية المشتركة، التي ضمت الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه (في إطار جامعة الدول العربية) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، بهدف تيسير تنسيق الجهود، والاستفادة من دعم منظمة الفاو والإسكوا وخبراتهما في هذا المجال. كما تم تحديد موضوعات رئيسية مشتركة، مثل تحسين تحصيص المياه للزراعة، وإنتاجية/ كفاءة المياه، واستخدام المياه غير التقليدية في الزراعة، ونهج الترابط بين المياه والطاقة والغذاء. كما دُعيت الدول الأعضاء لتحديد نقاط اتصال.

- شهد عامي 2021 و2022 مرحلة التخطيط والمصادقة. ففي هذين العامين تم إعداد مسودة "خطة العمل لتنفيذ إعلان القاهرة 2019"، إلى جانب إطلاق "المبادئ التوجيهية لتحصيص المياه للزراعة"، وتمت إتاحة المجال أمام الدول لتقديم التعليقات/التعقيبات والملاحظات عليها. فضلًا عن ذلك تم إدراج استخدام مصادر المياه غير التقليدية في الزراعة على جدول الأعمال، مع تكليف الأمانة الفنية المشتركة ومنظمة الفاو والإسكوا بإعداد تقرير في هذا الصدد. بحلول عام 2022، صادق الاجتماع الوزاري المشترك على "خطة عمل تنفيذ إعلان القاهرة" وعلى "المبادئ التوجيهية لتحصيص المياه للزراعة". وأناط الوزراء بالأمانة الفنية المشتركة وشركائها مهمة إعداد تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ القرارات، والعمل مع الصناديق والجهات المانحة العربية لتعبئة الموارد، وطلب تقرير مرحلي. وفي الوقت ذاته، كلف الوزراء منظمة الفاو والإسكوا بإعداد تقرير حول استخدام المياه غير التقليدية في المنطقة العربية، وتقديم الدعم للبلدان الراغبة في تطبيق المبادئ التوجيهية لتحصيص المياه على المستوى التجريبي.

- شهد العامين 2023 و2024 بداية التنفيذ ، وتعبئة الموارد، وإضفاء الطابع المؤسسي على عمليات الرصد. وقد تضمنت تلك المرحلة التطبيق التجريبي للأولويات المواضيعية الرئيسية المنصوص عليها في خطة عمل إعلان القاهرة. وقد أصدرت منظمة الفاو تكليفًا بإعداد تقرير مواضيعي حول مصادر المياه غير التقليدية والاستخدام الآمن للحمأة. كما تم التركيز على سد الفجوات في البيانات من خلال استخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، والتي تكتسب أهمية بالغة في توجيه عمليات صنع القرار. كما تم تسليط الضوء على فوائد المبادرة الإقليمية لتقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (RICCAR)، والاحتمال المطلق للاحترار العالمي (AGWP) ، ومنصات المعرفة، بغية تعزيز استفادة البلدان الأعضاء، وإطلاعها على الفرص المتاحة لاستخدام نظم البيانات، وأهمية جمعها ودمجها في هذه المنصات لضمان إتاحة معلومات دقيقة وموثوقة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات. وقد بدأت منظمة الفاو والإسكوا في توفير الدعم للدول لإعداد مذكرات مفاهيمية بشأن تحسين

تحصيص المياه للزراعة. كما شرعت منظمة الفاو في دعم الدول المشاركة في التطبيق التجريبي لتحصيص المياه للزراعة، وكذلك في وضع خطط لسلامة الصرف الصحي على مستوى تجريبي وتنفيذ مكوناتها في إطار تشجيع إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة. علاوة على ذلك، تمت الموافقة على تشكيل فريق عمل مشترك معني بتعبئة الموارد المالية، وتم تحديد اختصاصاته وصلاحياته للموافقة عليها. وطُلِب إلى الدول إجراء تقييم للبيئة المواتية للتنسيق والتكامل بين قطاعي المياه والزراعة، وإعداد تقارير مرحلية لذلك. وتم توزيع نموذج لتقارير وطنية بشأن التنسيق بين قطاعي المياه والزراعة لجمع تعليقات/ تعقيبات الدول. وشدد الاجتماع الوزاري المشترك أيضًا على ضرورة مواصلة رصد تنفيذ إعلان القاهرة، وتعزيز قدرة قطاعي المياه والزراعة على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ.

الخاتمة

في غضون السنوات الست الماضية، حققت عملية تعزيز الاتساق بين سياسات المياه والزراعة في البلدان العربية نتائج إيجابية غير مسبوقة، من أبرزها إصدار إعلان القاهرة وانعقاد الاجتماعات الوزارية المشتركة. وقد لعبت تلك المبادرة دورًا بارزًا في إذكاء الوعي لدى صناع السياسات بشأن أهمية وجدوى تحسين التنسيق بين سياسات المياه والزراعة، كما ساعدت على التقاء الدول لتتبادل الخبرات والحلول الناجعة لمعالجة التحديات المشتركة. وبشكل عام، فإن آلية العمل المتبعة، بما في ذلك الاجتماعات الوزارية المشتركة واللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى والإطار المفاهيمي المطبق لمعالجة القضايا التقاطعية، مصممة تصميمًا جيدًا ودقيقًا كي تيسر بلوغ الأهداف المرجوة من المبادرة. وقد أحرزت المنطقة تقدماً ملحوظاً في تعزيز الاتساق بين سياسات المياه والزراعة على الصعيد الإقليمي.

من ناحية أخرى، تتطلب التوصيات الصادرة على الصعيد الإقليمي بذل الدول لمزيد من الجهود النشطة لترجمتها إلى إجراءات عملية على أرض الواقع على المستوى الوطني، الأمر الذي سيمكن من تحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس. ويقتضي الأمر أن تلتزم الدول التزامًا أكثر جدية واستمرارية، ومن الأهمية بمكان أن تُنْشئ كل دولة آلية لضمان التنفيذ الفعال على المستوى الوطني. بالإضافة إلى ذلك، يجب نشر الإجراءات التي اتخذتها الدول أثناء التجارب التي حققت نجاحًا إلى باقي البلدان، كما يتعين ربط تلك التجارب بالإجراءات المعنية بالسياسات لضمان تطبيق قرارات الاجتماعات الوزارية المشتركة تطبيقًا فعالًا. ومن الأهمية بمكان إعداد برنامج واضح يتضمن النتائج المتوقعة وخطة عمل مرتبطة به، بالإضافة إلى وضع آلية للرصد. وينبغي تعزيز القدرات على الصعيد الإقليمي لمتابعة تنفيذ الإجراءات والمشاركة على مستوى الدول، من أجل مضاعفة أثر تلك المبادرة على الصعيد الوطني.

5- التحديات والفجوات

على الرغم من التقدم غير المسبوق الذي تم إحرازه خلال الفترة من 2019 إلى 2024 في إنشاء الهياكل المؤسسية، ووضع أطر تعاونية مشتركة، وتحديد المجالات المواضيعية الرئيسية للعمل، إلا أنه من الضروري ترجمة تلك الجهود إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، مع تجاوز التحديات التي تواجهها، مثل تعبئة الموارد، وعمليات صنع القرارات القائمة على البيانات، وبناء القدرات. ويقتضي الأمر توفير توجيه عملي لتسريع التنفيذ على الصعيد الوطني، والتخفيف من حدة القيود المالية، ومعالجة القصور في القدرات، وتغيير آلية التفكير الاحادي ، وتحسين التنسيق والدمج – والتي تنطوي في مجموعها على أهمية بالغة لضمان بلوغ النجاح المستدام. وعلى الرغم من التقدم المحرز، ما زال هناك تحديات وفجوات رئيسية:

- **التأخير في التنفيذ:** من المشاكل المتكررة تأخر الدول بصفة مستمرة في تقديم التعقيبات/ التعليقات وتقديم التقارير، مما يشير إلى وجود فجوة بين السياسات المتفق عليها على الصعيد الإقليمي والعمل على المستوى الوطني.
- **الثغرات في البيانات:** يشدد التركيز على المعلومات المكانية، والاستشعار عن بعد، وبوابات البيانات على التحديات المرتبطة بجمع البيانات الشاملة والوصول اليها، واستخدامها في توجيه عمليات صنع القرارات.
- **تقييم البيئة التمكينية: تشير** الدعوات المتكررة الموجهة للدول لإجراء عملية تقييم لبيئتها التمكينية لتكامل المياه والزراعة الى أن هذا التقييم يمثل أولوية ، مما يبين وجود تحديات في التنسيق والتكامل.
- **تعبئة الموارد:** السعي لاشراك الميزانيات والبرامج الوطنية، والصناديق العربية، والبنوك الإقليمية، والجهات المانحة، مما يبرز الحاجة الى توفير دعم مالي أكبر لترجمة الخطط إلى مشاريع ملموسة.

آلية تنظيم الاجتماعات على المستوى الإقليمي

إن **جامعة الدول العربية** هي الجهة المعنية بدعوة جميع الدول العربية لمناقشة القضايا المشتركة بين القطاعات المختلفة. وتُقر كافة الدول العربية والشركاء بالدور البارز الذي تضطلع به الجامعة في هذا الصدد.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تحديات هائلة تواجه التكامل الإقليمي بين الدول العربية على الرغم من تاريخها الحافل بالجهود المتضافرة والاتفاقيات العديدة. وقد تم بالفعل إحراز بعض التقدم في مجالات معينة، مثل المفاوضات بشأن التجارة والمناخ، ومع ذلك يظل المسار نحو تحقيق التكامل الشامل في المنطقة محفوفًا بالتحديات. ومن ثم يتعين على البلدان الوفاء بما قطعته على نفسها من تعهدات وتحويلها إلى إجراءات ملموسة، ولا بد من التأكيد على أن إقامة أطر مؤسسية فعالة وسليمة تعزز الاتساق والتنسيق بين القطاعات شرط مسبق بالغ الأهمية. ويظل تبني نهج مشتركة لمعالجة التحديات اليومية من منظور إقليمي هو النهج الأمثل.

تُشكّل هذه التحديات الإقليمية منهجية عمل جامعة الدول العربية في حشد البلدان العربية ودورها المحوري في تحفيز التقدم، وذلك في إطار طوعي غير ملزم، فالعملية تركز بشكل مناسب على المؤازرة وتبادل التجارب والمعارف وبناء القدرات وإصدار توصيات تستند إلى مبدأ توافق الأراء. وعلى غرار الوضع القائم في العديد من المنظمات الإقليمية، فإن مشاركة الدول في التوجهات والمبادرات الإقليمية تظل قائمة على مبدأ طوعي/ غير ملزم، وهو ما ينص عليه ميثاق جامعة الدول العربية منذ إنشائها. ومن ثم، تركز جميع المبادرات والعمليات الإقليمية على المؤازره، وتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات، وبناء وتعزيز القدرات وإتاحة الفرص لإعداد توصيات للنظر فيها من قبل الدول.

وعلى الرغم من أن **الاجتماعات الوزراية المشتركة** تعد في الوقت الراهن بمثابة محفل مشترك رفيع المستوى، فإن رفع مستواها إلى "مجلس وزاري مشترك" (رهنًا بموافقة الدول الأعضاء وقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي) قد يعزز من تأثيرها السياسي ويؤكد على استعداد سياسي أقوى للتنسيق وإتساق السياسات بين المياه والزراعة. ومع ذلك تمثل هذه **الاجتماعات** هيكلًا مؤسسيًا مرنًا مُعتَمداً داخل جامعة الدول العربية.

ولا بد من الإشارة إلى أنه في أول اجتماع مشترك، اتفق وزراء المياه ووزراء الزراعة العرب على إنشاء **أمانة فنية مشتركة**، وهي شرط أساسي لضمان نجاح هذه العملية. وتستضيف جامعة الدول العربية هذه الأمانة الفنية المشتركة، والتي تضم أمانة المجلس الوزاري العربي للمياه والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

وتستضيف إدارة الإسكان والموارد المائية والحد من الكوارث في جامعة الدول العربية الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه. وهي الإدارة المنوطة بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للأمن المائي للفترة 2010-2030. أما المنظمة العربية للتنمية الزراعية، فهي منظمة عربية متخصصة تعمل تحت رعاية جامعة الدول العربية، وتضطلع الجمعية العمومية للمنظمة، والتي تضم وزراء الزراعة العرب، بمسؤولية إقرار خطط التنمية وبرامج العمل والاستراتيجيات والسياسات الخاصة بها، كما تتولى مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة للفترة 2020-2030. وتتقاسم هاتان المؤسستان المسؤولية المشتركة للأمانة الفنية المشتركة للجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى والاجتماعات الوزارية المشتركة، وتتلقى الدعم من منظمة الفاو والإسكوا على حد سواء.

وقد اعتُمدت الشروط المرجعية للأمانة الفنية المشتركة في أول اجتماع مشترك. ووفقًا للإجراءات المعمول بها في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، فقد قُدِمت التوصيات إلى المجلس الوزاري العربي للمياه عقب انتهاء الاجتماع، ثم أُحيلت تقارير المجلس وتوصياته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة عليها. ويعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية كسلطة عليا معنية بالمصادقة على قرارات المجالس الوزارية المتخصصة. ومن ثم، فإن الأمانة الفنية المشتركة (واللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى) معترف بها ومصادق عليها رسمياً من جانب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

على الرغم من اعتماد الشروط المرجعية للأمانة الفنية المشتركة، إلا أنها كانت موجزة بعض الشيء، لذا يقتضي الأمر إخضاعها لمراجعة لتوضيح مهام الأمانة ومسؤولياتها على نحو أكثر دقة وتفصيلًا. كما ينبغي تزويد الأمانة بالموارد اللازمة كي يتسنى لها إنجاز مهامها بكفاءة[5]، إذ أن تزويدها بالموارد التي تتناسب مع مهامها المتعلقة بالتنسيق بين القطاعات سيعزز من قدرتها على

[5] تم الشروع في تحديد الشروط المرجعية للجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى والأمانة المشتركة في المجلس الوزاري العربي للمياه (دورة 2018)، وتم عرضها في الاجتماع الأول للجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى، لكنها لم تدرج في قرار الاجتماع الوزاري المشترك الأول. يرجى الرجوع للرابط

تنفيذ المهام ورصد النتائج. علاوة على ذلك، من الضروري وضع معايير واضحة لأداء الأمانة، مما سيسهم في جعل تقييم أدائها أكثر موضوعية. وبناءً على الاستعراض المكتبي والعملية التشاورية، يتضح جليًا أن الحاجة ماسة لإجراء استعراض شامل للترتيبات الحالية لتلبية الأهداف المرجوة من عملية التنسيق ومتطلباتها.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن الإعلان الوزاري يؤكد على دور الأمانة الفنية المشتركة في التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، فإنه لم يشر إلى أهمية الحفاظ على التواصل عن كثب مع الدول[6]. إلا أن هذا التواصل ينطوي على أهمية بالغة لضمان متابعة تنفيذ القرارات وتعزيز مشاركة الدول على نحو أفضل على مستوى وضع السياسات وتنفيذها. لقد كانت مشاركة الدول في صياغة السياسات حتى الآن غير متكافئة، لذا فإن تعيين نقاط اتصال رسمية وإعداد تقارير دورية على المستوى الوطني من شأنه أن يسهم إسهامًا فعالًا في تنظيم إدراج المبادرات الإقليمية في السياسات الوطنية. وسيتناول هذا التقرير هذه النقطة بالتفصيل لاحقًا.

ومن الناحية المؤسسية، تتم معالجة قضايا المياه والزراعة في جامعة الدول العربية بطرق مختلفة. ففيما يتعلق بالمياه، يتولى المجلس الوزاري العربي للمياه النظر في القضايا ذات الاهتمام المشترك ويخول أمانته الفنية بمتابعتها. أما فيما يتعلق بالزراعة، فإن الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (وزراء الزراعة العرب) تتولى توجيه أعمال المنظمة، التي تتمتع بآلية مستقلة للإدارة وميزانية مستقلة. وتُشكل هذه الطرائق المختلفة للإدارة تحديات أمام التنسيق فيما بين القطاعين، والتي يمكن معالجتها واجتيازها من خلال تنسيق الأجندات، ومؤشرات الأداء الرئيسية المشتركة، وآليات الإبلاغ المشتركة.

المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) منظمتان تابعتان للأمم المتحدة، يقدمان الدعم المباشر للأمانة الفنية المشتركة وعملية التنسيق بين القطاعين برمتها، وذلك بفضل طبيعتهما الفنية. ويشمل هذا الدعم المساعدة الفنية والعملية والمالية، فضلًا عن دعم تنظيم الاجتماعات الوزارية المشتركة واجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى، وتوفير الدعم اللازم لتنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالقضايا الفنية ذات الطابع التقاطعي بين القطاعين. وعلى الرغم من التزام هاتين المنظمتين بمواصلة دعم العملية في السنوات المقبلة، فإن تقليص الاعتماد على مساهمة الشركاء سيسهم في تعزيز ملكية الأمانة الفنية المشتركة واستدامتها. لذا، من الأهمية بمكان تحديد أدوار ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية تحديدًا دقيقًا لضمان إدارة العملية على نحو يتسم بالكفاءة والفاعلية واستدامتها على المدى البعيد.

اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى لقطاعي الزراعة والمياه

تشكلت اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى بهدف توجيه الأمانة الفنية المشتركة في تنفيذ إعلان القاهرة، وتوفير الإرشادات اللازمة، وتحديد القضايا المشتركة، ومناقشة واعتماد الوثائق الفنية والسياساتية والمصادقة عليها لتقديمها إلى الاجتماعات الوزارية المشتركة. كما أنها تمثل هيئة تحضيرية دائمة لهذا الاجتماع.

وتمثل هذه اللجنة، بفضل هيكلها الذي يضم ممثلًا رفيع المستوى من كل قطاع من القطاعين (المياه والزراعة) من كل دولة، جوهر العملية، إذ أنها تعكس وجهات نظر الدول وتجاربها، وتجمع في الوقت ذاته بين وجهات النظر والرؤى من القطاعين، المياه والزراعة. وقد اعتمدت اللجنة في اجتماعها الأول (المنعقد في 23-24 أكتوبر 2019) شروطًا مرجعية موجزة لعملها.

وتؤكد المشاورات المكثفة التي أجريت مع المشاركين في إطار إعداد هذا التقرير أنهم يقدرون بشكل عام الفرصة التي يتيحها الاجتماع السنوي للجنة لتبادل الخبرات، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى، والنظر في القضايا المشتركة الرئيسية (انظر الشكل 3). وبذلك، يمكن اعتبار اللجنة عنصرًا ناجحًا للغاية في هذه العملية.

الشكل 3: نتائج الاستبيان: أهمية الاجتماعات السنوية للجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى

التالي: https://www.unescwa.org/publications/towards-integration-water-and-agriculture-policies-enhancing-coordination-between

[6] يتم التواصل مع الدول من خلال قنوات التواصل الرسمية لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية: المجلس الوزاري العربي للمياه في جامعة الدول العربية، لقطاع المياه، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، لقطاع الزراعة.

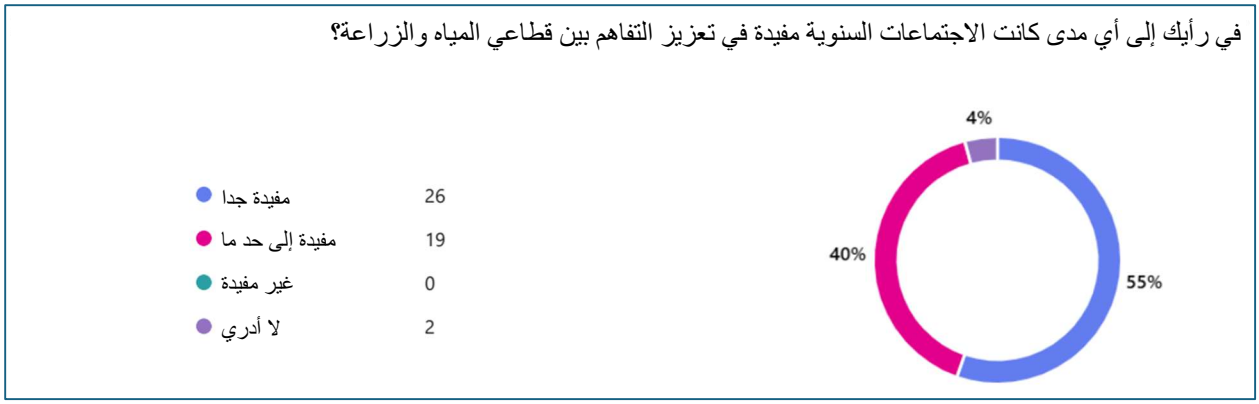

أشار المشاركون أيضاً إلى بعض أوجه القصور في الترتيبات الحالية المتعلقة باجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى، وأكدوا على ضرورة معالجتها لتعزيز فعالية هذه الاجتماعات وتنسيق العمل بين القطاعين. وتشمل هذه النقاط ما يلي:

- **تكرار تغيير أعضاء اللجنة:** أعرب المشاركون بشكل متكرر عن عدم رضائهم عن التغيّر المستمر والسريع في ممثلي الدول، مما يؤدي إلى إعادة المناقشات السابقة، الأمر الذي يترتب عليه بالتبعية إهدار الوقت وازدواجية الجهود وعدم الاستغلال الجيد للوقت. ويعزى هذا التغيّر المتكرر والسريع في تعيين الأعضاء إلى عدم وجود توجيهات واضحة للدول الأعضاء بشأن نوعية المشاركين المطلوبين وشروط ترشيحهم. وعلى النقيض من ذلك، ففي الوقت الحالي، تتبع عملية الترشيح الإجراءات الرسمية لجامعة الدول العربية، حيث تُدعى وزارتا المياه والزراعة، من خلال وزارة الخارجية، لترشيح ممثلين لكل اجتماع من اجتماعات اللجنة. وفي الغالب، باستثناء بعض الحالات، تقوم الوزارات بترشيح المشاركين دون إدراك ضرورة ضمان استمراريتهم في العملية، وثمة حاجة واضحة لضمان استمرارية المشاركين ذوي الخبرة في مجالات عمل اللجنة، لأن مشاركتهم المتواصلة تيسر المتابعة الفعالة للقرارات التي يتم اتخاذها، ويجلب هؤلاء المشاركين قيمة مضافة لإثراء المناقشات، ويسهمون إسهامًا فعالًا في وضع رؤية اللجنة وأهدافها الاستراتيجية، بالإضافة إلى وضع توصيات عملية قابلة للتنفيذ.
- **ملاءمة المرشحين:** يرتبط أيضًا بالأمر المذكور أعلاه مسألة الخبرة الفنية ومستوى التأهيل للمشاركين. فمن الأفضل اختيار المشاركين – بوصفهم مسؤولي اتصال وتنسيق لوزارتهم - من إحدى الوحدات التابعة للوزارة المعنية بالتخطيط أو البرمجة، وأن يكونوا على دراية واسعة وعلم تام بالقضايا ذات الصلة بترابط المياه والزراعة. ويجب أن يتمتعوا بخبرة فنية واسعة، وأن تكون لديهم القدرة على نشر نتائج اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة والاجتماعات الوزارية المشتركة من ناحية، وعلى إعداد التقارير بشأن الوضع في بلادهم وما تم إحرازه من تقدم وتقديمها للجنة الفنية المشتركة من ناحية أخرى. إلا أن العملية بهيكلها الحالي لا تشجع على الاضطلاع بتلك المهام، مما يجعل معظم مساهمات المشاركين استجابةً ورد فعل، في حين أن الأمر يقتضي قيامهم بدور محوري بارز في إعداد الاجتماعات وانعقادها.
- **المتابعة على مستوى الدول:** في هذه المرحلة، وبناءً على المعلومات المتاحة، يبدو أن هناك فرصة مواتية لتعزيز العمل على مستوى الدول ودعمه على نحو أفضل. فالمعالجة الفورية العاجلة لهذا الجانب من شأنه أن يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التنسيق. ولا توجد معلومات متاحة حول آلية إيصال قرارات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى إلى الدول وتحويلها إلى إجراءات عملية على أرض الواقع. من هذا المنطلق، فإن اختيار ممثلي الدول في اللجنة وتحديد أدوارهم يستلزم التدقيق البالغ، لضمان قدرتهم على أداء دورهم المحوري كحلقة وصل بين القرارات وتنفيذها، وبين الأنشطة على الصعيدين الإقليمي والوطني.

التخطيط والرصد وإعداد التقارير

تم إعداد خطة عمل تنفيذ إعلان القاهرة في عام 2021. وتوفر هذه الخطة إطارًا لترجمة الرؤية والاستراتيجية إلى مجموعة من مؤشرات الأداء المتوازنة عبر أربعة محاور رئيسية: المحور المالي، ومحور المعنيين، ومحور العمليات الداخلية، ومحور التعلم والنمو. وتشمل الخطة مرحلة أولية تمتد من 2 - 3 سنوات، يشار إليها بمرحلة "التعلم والنمو"، وتهدف إلى بناء رأس المال اللازم لتحقيق الرؤية، بما في ذلك المؤسسات، والتنسيق، والمعرفة، والبيانات، والبيئة المواتية. وتعقب هذه المرحلة مرحلة ثانية تمتد أيضًا من 2 - 3 سنوات، يتم خلالها استخدام رأس المال في تحقيق النتائج المرجوة التي تؤدي بدورها إلى تحقيق الرؤية (العمليات

الداخلية). وقد تم وصف كل إجراء وصفًا تفصيليًا، تضمن النتائج المتوقعة، والإجراءات والعملية، والأطراف المعنية ودورها، والإطار الزمني، والميزانية، ومؤشرات الرصد والتقييم.

وعلى الرغم من مصادقة الوزراء على خطة العمل في اجتماعهم المشترك الثاني، إلا أنها لم تُنفذ تنفيذًا منهجيًا. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى أسباب متعددة.

- كانت خطة العمل طموحة، ولكن كان ينظر إليها على أنها بالغة التعقيد.
- محدودية الموارد المتاحة للأمانة الفنية المشتركة وشركائها حدّ من قدرتها على اعتبار خطة العمل خريطة طريق، وبالتالي لم يتم تطوير أو توفير الآليات المطلوبة لتنفيذها.

كخطوة مبدئية، أوصت خطة العمل بأن تشكل الأمانة الفنية المشتركة "طاقم عمل متخصص" (شخصان) لتولي مهمة إدارة مكتب إدارة الاستراتيجية، ليقوموا بتنسيق ورصد المبادئ التوجيهية والأنشطة المقترحة، وضمان قيام الدول بالمراجعات والتنفيذ في الوقت المناسب. إلا أنه لم يتم إنشاء هذا المكتب، ومن ثم لم يتم معالجة عملية التخطيط لهذه المبادرة ورصدها وإدارتها على نحو كافٍ.

تبادل المعارف وإذكاء الوعي وبناء القدرات

اتضح جليًا من خلال الاستبيان الإلكتروني، الذي جمع آراء وتعليقات 48 شخصًا شاركوا في الاستبيان (وغالبًا في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى)، أن المشاركين يقدرون مساهمة عملية التنسيق في تعزيز الوعي وتبادل المعارف وبناء القدرات.

وفيما يتعلق **بتبادل المعارف**، تمثل الاستفادة من تجارب الدول العربية الأخرى أمرًا بالغ الأهمية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال عقد الاجتماعات الإقليمية أو من خلال تنظيم جولات دراسية إن أتيح ذلك. وأكد المشاركون أيضًا على أهمية الاستفادة من التجارب خارج المنطقة العربية، في الدول الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة فيما يتعلق بشح المياه. وعلى الرغم من أن المشاركين قد أشادوا بالفرصة المتاحة لتبادل المعارف، فقد أشاروا أيضًا إلى أن جدول أعمال الاجتماعات لم يخصص الوقت الكافي لهذا الغرض، إذ كان معظم الوقت مخصصًا للعروض الإقليمية حول موضوعات تقاطعية، مع إتاحة فرص محدودة لمناقشة أوضاع كل دولة على حدة. ومع ذلك، من الجدير بالذكر أن أعضاء اللجنة (ممثلي الدول) يعتمدون جدول أعمال الاجتماعات، ولم تتقدم أي دولة بطلب أو اقتراح لإدراج عروض تقديمية خاصة بها ضمن جدول الأعمال.

يُعدّ **رفع الوعي** عنصراً أساسياً في هذه العملية الإقليمية. فمجرد اجتماع كبار المسؤولين الحكوميين والوزراء حول الطاولة لبحث هذا الموضوع يُعزز الاتساق بين السياسات المعنية بالمياه والزراعة في المنطقة، مما يؤكد أهمية هذا الموضوع، ويُتيح فرصة لمناقشة الوضع في كل بلد.

التواصل عامل أساسي في رفع مستوى الوعي. ووضع استراتيجية رسمية للتواصل يسهم في تعزيز جهود التوعية الحالية المحدودة، لذا يوصي هذا التقرير بجمع كافة المواد ذات الصلة (الفنية والسياسية والترويجية) في موقع إلكتروني مخصص تحديدًا لهذه العملية.

أشار العديد من المشاركين إلى أهمية **بناء القدرات** كجزء لا يتجزأ من عملية التنسيق. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أنه في العديد من الحالات، ولا سيما من خلال التنفيذ التجريبي لبعض القضايا التقاطعية على مستوى الدول، حفزت هذه العملية النقاشات ودفعت إلى اتخاذ إجراءات على المستوى الوطني بشأن تعزيز الاتساق والتكامل بين قطاعي المياه والزراعة. ومع ذلك، ما زالت قدرة هذه العملية والموارد المتاحة لديها محدودة فيما يتعلق ببناء القدرات على نحو فعال. ويتم ذلك على مستويين، المؤسسي والفردي. فعلى المستوى المؤسسي، ان عدم وجود نقاط اتصال رسمية لكل بلد وحقيقة أن المشاركين في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى ليسوا دائما ممثلين للإدارات المناسبة، يُحدّ من قدرة هذه العملية على تطوير القدرات المؤسسية اللازمة لبلوغ هدف تعزيز التنسيق بين قطاعي المياه والزراعة.

وينطبق الأمر ذاته أيضاً على مستوى الأفراد: فتعزيز المعارف والمهارات لدى المشاركين قد يثمر نتائج إيجابية لهم. ويتوقف تأثير ذلك على مستوى الأفراد في المقام الأول على سماتهم الشخصية ومسؤولياتهم على الصعيد الوطني. فاكتساب المعرفة في

موضوع لا يرتبط مباشرة بالمهام الوظيفية للفرد قد يزيد من فهمه وإدراكه، لكنه ربما لا يؤثر تأثيرًا كبيرًا على أداء مهامه الوظيفية.

التقارب بين السياسات وتنسيقها على الصعيد الوطني

تعزيز اتساق السياسات بين القطاعات يمثل تحدياً بارزاً لكافة الدول. ففي كثير من الحالات، تنظم الحكومة خططها حسب القطاعات منفردة، حيث تقع مسؤولية تحقيق الأهداف المحددة على عاتق إدارات مختلفة. وتتم مواءمة الميزانيات مع هذه الهياكل القطاعية (على الرغم من وجود فرص أفضل للتكامل على المستويات دون الوطنية). وعلى جميع المستويات الإدارية، يتم تقييم صناع السياسات والمديرين وفقاً لفاعلية وجدوى الإجراءات التي يتخذونها من أجل تحقيق الأهداف المحددة. وهذا الوضع من شأنه ألا يشجع على الحوار والتنسيق. ومن الأدوات النموذجية الشائعة لتعزيز اتساق السياسات والعمل المشترك، التوجيهات المقدمة ممن يشغلون المستويات الإدارية العليا، بالإضافة إلى التمويل المشترك والأهداف المشتركة.

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه العملية في تعزيز الاتساق بين السياسات والعمل المشترك في قطاعي المياه والزراعة في الدول العربية، مما يعني أن كافة الإجراءات التي يتم اتخاذها في إطار هذه العملية يجب أن تهدف إلى تحقيق هذا الهدف بوصفه الهدف النهائي.

ولتقييم التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف، من الضروري استعراض الجهود المبذولة حاليًا على الصعيد الوطني وتحديد خط أساس للمقارنة. وتتفاوت الدول في مراحل تحقيق هذا الهدف، فبعضها وضع آليات تنسيق، والبعض الآخر دمج قطاعي المياه والزراعة تحت مظلة وزارة واحدة، بينما أنشأ آخرون وكالات مستقلة للمياه، وغير ذلك الكثير. وتجدر الإشارة إلى أن إجراء مراجعة تفصيلية متعمقة للآليات القائمة وأدائها من شأنه أن يعود بالنفع الكبير على توجيه العمل في هذا المجال في المستقبل، فضلاً عن مساهمته الفعالة في تعزيز تبادل المعارف بين البلدان.

التمويل وتنسيق الاستثمارات

يظهر الاستبيان إحراز بعض التقدم في البلدان على صعيد التمويل والاستثمار. ويُبين الشكل 4 أن ثلث الدول لديها ميزانية أو آلية تمويلية مخصصة لتعزيز اتساق السياسات بين القطاعات. وفي الوقت ذاته، أشار ما يقارب من 25% من المستجيبين إلى وجود إجراءات جارية في هذا الصدد. وبشكل عام، قام أكثر من نصف الدول بتخصيص موارد مالية محددة لتعزيز اتساق السياسات. وتقتضي الحاجة توفير مزيد من المعلومات لفهم تلك الآليات وتأثيرها على التخطيط والتنسيق المشترك، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

الشكل 4: الآليات المالية على مستوى البلدان لتعزيز اتساق السياسات بين القطاعين

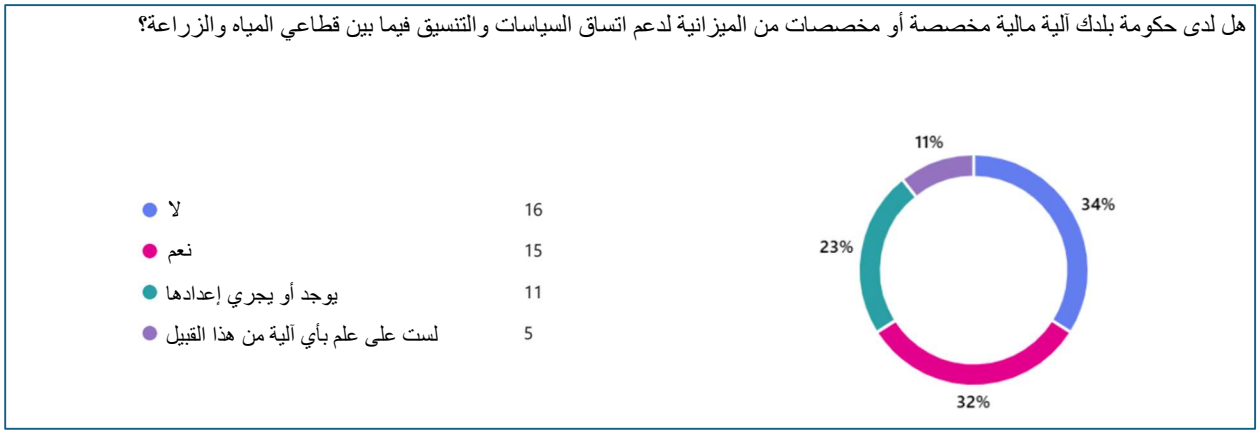

معالجة القضايا التقاطعية بين المياه والزراعة

يعتمد الإطار المفاهيمي الذي تم اعتماده لتعزيز الاتساق بين السياسات عبر القطاعات على تحديد القضايا المشتركة بين القطاعات والتي تشكل أهمية للدول الأعضاء، ثم يعقب ذلك اتخاذ مجموعة من الخطوات تهدف إلى تحقيق فهم مشترك لهذه القضايا،

ومناقشة الحلول الممكنة، وصياغة توصيات سياسية. وفي بعض الحالات، تم أيضًا إشراك الدول بشكل مباشر من خلال مشروعات تجريبية تهدف إلى اختبار هذه التوصيات (انظر الشكل 1). وقد أولت اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى الأولوية للقضايا التالية التي تم طرحها للمناقشة:

- **تحصيص المياه للزراعة واستدامتها:** وضع المبادئ التوجيهية لتحصيص المياه على نحو مستدام للزراعة.
- **الموارد المائية غير التقليدية:** تشجيع استخدام المياه المعالجة وإمكانية الاستعانة بتحلية المياه للاستفادة منها في أغراض الزراعة.
- **توافر البيانات وإمكانية الوصول إليها:** معالجة الثغرات في البيانات وتعزيز آليات تبادل البيانات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات لتحسين آليات صنع القرارات.
- **الصمود في مواجهة تغير المناخ:** معالجة تحدي استخدام المياه على نحو مستدام في ظل آثار تغير المناخ.

تم طرح هذه القضايا في اجتماعات سابقة مختلفة، وهي في الوقت الحالي في مراحل مختلفة من التنفيذ. وفي الآونة الأخيرة، تم اقتراح قضايا أخرى لتخضع للمناقشات، ومن بينها موضوع **إطلاق العنان لإمكانات الزراعة البعلية والنظم الغذائية، بالإضافة إلى تمويل الصمود في مواجهة تغير المناخ.**

تكتسي مهمة اختيار المواضيع ذات الطبيعة التقاطعية والمتداخلة صعوبة بالغة، نظراً لوجود العديد من القضايا المتشابكة الجديرة بالاهتمام. وينبغي أن يتوافق أسلوب معالجة هذه القضايا مع الهدف الرئيسي المحدد لعملية التنسيق، ألا وهو ضمان اتساق السياسات. ويقتضي ذلك فهمًا دقيقًا للقضية وترجمتها إلى لغة السياسات، لضمان اتخاذ قرارات سياسية قائمة على الأدلة. وهذا ما يتوافق توافقًا تامًا مع الإطار المفاهيمي الموضح في الشكل 1.

إن **العملية** التي يتم من خلالها معالجة القضايا التقاطعية هي عملية تنازلية في المقام الأول: إذ يتم جمع الأدلة من خلال دراسة مكتبية، ثم عرضها على اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى كي يتسنى للدول مناقشتها. ومع ذلك، لا تشارك الدول مشاركة مباشرة في المرحلة الأولى، وهذا النهج قد يحد من الاستفادة من ثروة الخبرات التي اكتسبتها دول المنطقة في هذه المجالات المطروحة في هذا التقرير.

إن تحديد **نطاق** القضية المراد معالجتها أمر بالغ الأهمية، لضمان توفير توجيهات سياساتية فعالة (بدلاً من توجيهات فضفاضة إلى حد كبير)، مع تفادي الخوض في تفاصيل تقنية مفرطة. وفي جميع القضايا التي وقع عليها الاختيار، تم تقسيم الموضوع إلى مواضيع أكثر تحديدًا لتيسير النقاش والتنفيذ.

على سبيل المثال، تم تناول موضوع تحصيص المياه للزراعة بصورة عامة ليشمل كل من تحصيص المياه للزراعة واستخدامها في النظم الزراعية. ويتضح ذلك جليًا في اختيار الأنشطة التجريبية التي تنفذ في الدول المختلفة، والتي تتراوح من الممارسات الزراعية وتقنيات الري، وصولاً إلى الإطارات التنظيمية، والمحاسبة المائية، وإعادة الاستخدام ، والتخطيط الاستراتيجي لتحصيص المياه. وعلى الرغم من أن تلك الجوانب جميعها تندرج تحت فئة تحصيص المياه، إلا أن تناولها مجتمعة قد يؤدي إلى مناقشة سطحية غير متعمقة للموضوع، يحول دون وضع توصيات سياسية محددة.

وينطبق الأمر ذاته على موضوع مصادر المياه غير التقليدية، الذي تم تقسيمه إلى تحلية المياه للاستفادة منها في أغراض الزراعة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، مع مزيد من التركيز على التخطيط للصرف الصحي الآمن. وهذا يطرح سؤالاً حول المستوى التقني المناسب لمناقشة هذه المواضيع في إطار عملية التنسيق، مع الأخذ في الاعتبار أن القضايا ذات الطابع التقني البحت التي قد لا تكون ذات صلة بقرارات المستوى الوزاري.

ومن الأمور ذات الصلة بهذا النقاش، **مشاركة ممثلي الدول ومستوى خبرتهم**. ففيما يتعلق بالقضايا ذات الأهمية الاستراتيجية العامة، قد يكون ممثلو الوزارتين، ممن لديهم رؤية شاملة للمشكلة، في وضع جيد يؤهلهم لمناقشة الموضوع. أما عندما تتحول المناقشة إلى تفاصيل تقنية أكثر دقة وتحديدًا، فقد يتعذر عليهم المساهمة في النقاش بإيجابية ونشاط، سواء من حيث مشاركة تجارب دولهم أو من حيث الاستفادة الفعالة من المعلومات التي يتم مشاركتها أو القرارات التي يتم اتخاذها.

تمثل **جودة ونوعية المنتجات المعرفية** المقدمة إلى اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى (التقارير الفنية والموجزات السياسية) عنصراً أساسياً بالغ الأهمية في هذه العملية. فالمعلومات الموثقة والقائمة على الأدلة، والمترجمة إلى رسائل سياسية واضحة،

هي وحدها التي يمكن أن تدعم التغيير في الدول. كما يجب أن تأخذ هذه الوثائق في الاعتبار تنوع الأوضاع في الدول العربية المختلفة، إضافة إلى التجارب والخبرات في المنطقة وخارجها. ولمعالجة القضايا الأربع المذكورة أعلاه، تتضمن المنتجات المبادئ التوجيهية والموجزات السياسية.

وفي بعض الحالات، تم وضع **المبادئ التوجيهية**. وربما تكون هذه المبادئ مفيدة للدول، ولكن يظل من الضروري أن تعكس مقتضيات عملية صياغة السياسات، أي أنها يجب أن تركز على القضايا المتعلقة بالترابط بين المياه والزراعة وتناقش تبعاتها على مستوى تنسيق السياسات.

العمل على المستوى القطري

إن ضعف الالتزام الرسمي من جانب الدول في هذه العملية قد قيد مشاركتها إلى حد كبير. ولذلك، لا يزال الرابط بين الإجراءات الإقليمية والإجراءات على مستوى الدول ناقص أو جزئي. وبالتالي، فباستثناء إعداد التقارير بشأن نتائج المشاريع التجريبية الميدانية على مستوى الدول المشاركة في مثل هذه المشاريع، لا يوجد آلية رسمية للرصد وإعداد التقارير، ولا يوجد منهجية منظمة لتبادل الخبرات بين الدول بشأن قضايا معينة. وبالتبعية، لا يقدم ممثلو الدول في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى أي تقارير بشأن التقدم المحرز على المستوى الوطني في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بهذه العملية. ويمثل المشروع المقترح بإعداد **التقرير الإقليمي الأول حول مستوى التنسيق بين قطاعي المياه والزراعة**، الذي أعدته الإسكوا ونوقش في الاجتماع السادس للجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى في أكتوبر 2024، خطوة بالغة الأهمية لتحقيق فهم أفضل للوضع في الدول وتعزيز مشاركتها في العملية.

يرى جميع المستجيبين أن التجريب على المستوى القطري عنصر أساسي يسهم في إشراك الدول بشكل فعال وملموس في القضايا المحددة. كما أنه يتيح فرصة لربط المناقشات الإقليمية بالإجراءات التي تتخذ على المستوى القطري، ولتوفير تطبيقات عملية لما قد يبدو على المستوى الإقليمي مجرد أفكار نظرية. وعلى الرغم من ذلك، تتنوع أشكال الإجراءات التي تتخذ على المستوى القطري، بدءًا من مناقشة السياسات والاستراتيجيات وصولًا إلى مراجعة الأطر القانونية والتنظيمية، بالإضافة إلى تنفيذ إجراءات عملية على مستوى المزارع أو مستجمعات المياه. الطريقة التي ترتبط بها هذه الاجراءات باتخاذ السياسات تختلف من حالة إلى أخرى. وقد يكون التنفيذ التجريبي على مستوى الدول بمثابة نموذج يحتذى به للدول الأخرى، وقد يشجعها على تبني نُهُج مماثلة حال نجاحه، أما حال إخفاقه، فسيترتب على ذلك تجنبه.

حتى الآن، تم دعم الإجراءات على المستوى القطري من خلال تمويل منظمة الفاو لمبادرة ندرة المياه، ومن خلال مشروع الإسكوا بشأن تعزيز الصمود في مواجهة تغير المناخ من خلال التعاون الإقليمي للتنمية المستدامة الشاملة. ونظرًا إلى محدودية التمويل المتاح، يتعذر تعميم الإجراءات على المستوى القطري من خلال هذا النهج، ومن الضروري ضمان الربط على نحو أفضل بين المبادرة والإجراءات على المستوى القطري.

6- المضي قدمًا: توصيات بشأن تعزيز العملية وضمان التأثير على المستوى القطري

في حالة تنفيذ الإجراءات المقترحة، فستصير هذه العملية مرجعًا إقليميًا (ونموذجًا عالميًا) للترابط بين المياه والزراعة، كما ستزداد مصداقيتها وأهميتها، وستتعزز قدرة التنسيق الإقليمي واشراك الدول، وستيسر الشراكات مع أصحاب المصلحة (القطاع المالي، القطاع الخاص، المجتمع المدني) وتتيح فرصًا أكبر لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع. وسيتم تقييم نجاح هذه العملية من خلال التغييرات الملموسة على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومن خلال التغييرات في السياسات التي تم تبنيها في إطار عملية اتساق السياسات المعنية بالمياه والزراعة على الصعيد الإقليمي.

مزايا وقيود تنفيذ التنسيق على المستوى الإقليمي: تتسم هذه العملية بطابع إقليمي، وهي تستند إلى قدرة جامعة الدول العربية على القيام بدور المنسق بين الدول العربية. ومن منطلق أن تقييم النتائج النهائية سيتم من خلال التحسينات التي ستطرأ على الصعيدين الوطني والمحلي، فمن الضروري إدراك نقاط ضعف العملية الإقليمية ومزاياها النسبية عند تنفيذها على الصعيدين الوطني والمحلي. ومن ثم، ينبغي أن ينصب التركيز على: تبادل المعارف والبيانات، بما في ذلك دراسات الحالة والممارسات الجيدة؛ وبناء القدرات؛ والمناصرة؛ ورفع الوعي والتواصل؛ ومحاكاة التغيير. وبالتالي، فإن اشراك الدول أهمية بالغة وضرورة ملحة لضمان تحقيق أفضل النتائج الممكنة من هذه العملية الإقليمية.

إعادة التأكيد على المشاركة رفيعة المستوى وتعزيزها

إن النتائج التي تم تحقيقها في عام ٢٠١٩ من خلال اجتماعات الوزارية المشتركة وإقرار إعلان القاهرة جديرة بالإشادة والثناء، إذ أظهرت إرادة الدول العربية السياسية لدعم هذه العملية. من ناحية أخرى أسهمت الجهود المتضافرة منذ عام ٢٠١٩، من خلال دورات اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى والعمل على القضايا التقاطعية (بما في ذلك المشروعات التجريبية)، في إذكاء الوعي بهذه العملية على المستوى الوطني. ولا بد من التأكيد على أن دعم هذا الوعي، وتجديد وتعميق اشراك الدول والتزامها أمر ضروري لا غنى عنه لضمان نجاح العملية. ويتسنى تحقيق ذلك من خلال اعتماد التوصيات المذكورة أدناه والواردة بإيجاز في الملحق 5.

حفز المشاركة على المستوى الوطني

تعتبر مشاركة الدول من العناصر الأساسية الفعالة لتعزيز أثر هذه العملية، إذ يتسنى من خلالها انعكاس الجهود المبذولة من أجل تحسين اتساق السياسات المعنية بالمياه والزراعة على المستوى الوطني. ومن الضروري أن نشير إلى أن هناك بعض العوامل التي تحول دون تحقيق مشاركة فعّالة للدول في هذه العملية، على سبيل المثال التغيير المتكرر والمستمر في ممثليها في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى، والقصور في وسائل الإبلاغ، ومحدودية الفرص المتاحة للدول لمقارنة نهجها وتبادل خبراتها. لذلك، يُنصح باتخاذ الإجراءات التالية لتعزيز مشاركة البلدان:

- **يتعين على البلدان اعتماد بروتوكول خاص للمشاركة** يحدد هيكل آليات المشاركة، وأساليب العمل، وآليات الإبلاغ عن التقدم المحرز.
- ينبغي اعتماد قرار يدعو الدول **تشكيل فريق وطني وتعيين نقاط اتصال** (من الوزارتين)، مع التأكد من كفاءة هذه الجهات وقدرتها على المشاركة الفعالة في أعمال اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى. ويجب أن تكون نقاط الاتصال من الوحدات المعنية بوضع الاستراتيجيات و/ أو التخطيط في الوزارتين. وبالنسبة للدول التي توجد لديها آليات تنسيق، ينبغي إشراك نقاط الاتصال في هذه الآليات. ويجب إعداد اختصاصات هذه الجهات وإرسالها إلى الدول لضمان ملاءمة خبرة المرشحين لاحتياجات العملية.
- إنشاء **شبكة للممارسين** عن طريق قائمة بريد إلكتروني مشتركة تضم جميع المشاركين في اللجنة، وإبلاغهم بصفة منتظمة بآخر المستجدات فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل.
- يقع على عاتق نقاط الاتصال مسؤولية **التنسيق الشامل للعمل على المستوى القطري وإعداد تقارير دورية بشأن التقدم المحرز**. ولضمان تحقيق ذلك، ينبغي إشراك هذه الجهات بشكل مباشر في المشاريع التجريبية، بدءًا من اختيارها وحتى رصدها وتنفيذها، وتقديم التقارير للجنة بشأن التقدم المحرز والإنجازات المتحققة على المستوى القطري.
- يتعين على البلدان ذات الموارد المحدودة (الدول الأقل نموًا)، البحث عن فرص لتقديم **الدعم المالي** لنقاط الاتصال القطرية كي يتسنى لها تنفيذ الإجراءات على المستوى القطري (إقامة الحوارات على المستوى الوطني، وتنفيذ المشروعات التجريبية، والتنسيق).
- الاستفادة من الإجراءات القائمة على المستوى القطري: تقوم الدول بمراجعة حزمة الإجراءات ذات الصلة بالقضايا التقاطعية، وضمان ارتباطها بعملية التنسيق. ويمكن تخصيص بعض التمويل لهذه البرامج لدعم مشاركتها في العملية وفي فعاليات تبادل المعارف.

تسريع بناء القدرات وتبادل المعارف والمناصرة

المناصرة وتبادل المعارف والبيانات وبناء القدرات هي جوهر العملية الإقليمية. وقد تم إحراز تقدماً ملحوظاً منذ عام 2019 في إذكاء الوعي والدعوة لتنسيق السياسات عبر القطاعات المختلفة، فقد أتاحت اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى فرصاً قيمة لتبادل المعارف وبناء القدرات، ومن الأهمية بمكان مواصلة بذل هذه الجهود وتعزيزها. ويجب أن تركز العملية تركيزًا خاصًا على:

- **تيسير تبادل الخبرات الفنية في القضايا التقاطعية**، وذلك من خلال إنشاء مجموعات الممارسين لكل موضوع، على أن تضم هذه المجموعات خبراء وطنيين لتعزيز تبادل المعارف. ويمكن لهذه المجموعات الاستعانة بمنصات مثل "المنصة الفنية الأقاليمية حول ندرة المياه" (*i*RTP-WS) لتجميع وتبادل أفضل الممارسات. كما يمكن تنظيم اجتماعات مباشرة أو جولات دراسية لهؤلاء الخبراء، حسب الاقتضاء. وتتباين هياكل هذه المجموعات حسب الموضوع، كما قد تختلف من دولة إلى آخرى.

- إنشاء **مركز للمعرفة** لتوفير التقارير والبيانات الفنية، يضم جميع المعلومات الصادرة عن هذه العملية، ويكون متاحًا لخدمة الدول المشاركة. وينبغي أن يكون هذا المركز جزءًا من موقع إلكتروني مخصص لعملية التنسيق.

تعزيز آلية التنسيق الإقليمي

أظهرت عملية التقييم المرحلية الحاجة الملحة إلى تعزيز التنسيق. ولتحقيق ذلك، يُوصى باتخاذ الإجراءات التالية:

- **تعزيز الأمانة الفنية المشتركة** (ادارة الإسكان والموارد المائية والحد من الكوارث في جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية) لتمكينها من تطوير الاستراتيجيات، وإعداد عملية التنسيق وتنفيذها ومتابعتها، بالإضافة إلى تنسيق أنشطتها والإشراف عليها وضمان اليسر والسلاسة في تنفيذ خطة العمل المتفق عليها. ويتعين على المنظمتين تخصيص الموارد الكافية لضمان أعلى مستوى من التعاون في تنفيذ هذه العملية. ويُقترح تعيين منسق واحد على الأقل وخبير واحد في مجال الرصد والتقييم. ويمكن للمنظمات الشريكة (الإسكوا ومنظمة الفاو) المساهمة في دعم هذه العملية.

- **ينبغي أن تضطلع الأمانة الفنية المشتركة بالمهام التالية المتعلقة بعملية التنسيق:**
  - تعزيز وتنسيق أشراك الجهات الفاعلة من غير الدول في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى والاجتماعات الوزارية المشتركة، بشكل فعال.
  - متابعة التوصيات والقرارات الصادرة عن اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى والاجتماعات الوزارية المشتركة، ورصدها وإعداد التقارير بشأنها، وبشأن التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المخطط لها.
  - ضمان السلاسة واليسر في تنفيذ الأنشطة المنصوص عليها في خطة العمل، واقتراح إجراءات تصحيحية عند الاقتضاء.
  - المواظبة على التواصل مع كافة أصحاب المصلحة المعنيين بهذه العملية لضمان مشاركتهم على نحو فعال، ومن هذه الأطراف صناع السياسات، نقاط الاتصال القطرية، والخبراء في الجوانب الفنية، والمؤسسات المتخصصة، وشركاء التنمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وغيرها.
  - إنشاء موقع إلكتروني مخصص لهذه العملية، يتضمن تقارير الاجتماعات، والمواد المعرفية، والمعلومات العملية.

- **من الضروري تحديث الشروط المرجعية الحالية** لتعزيز هيكل آلية التنسيق وتحديد الأدوار والمسؤوليات بدقة ووضوح، ويجب أن تصادق عليها اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى. ويتضمن ذلك الأمانة الفنية المشتركة، والوكالات الداعمة (منظمة الفاو، والإسكوا، وغيرها)، ونقاط الاتصال القطرية، بالإضافة إلى اللجنة نفسها.

إعداد برنامج عمل سنوي ذو نتائج محددة زمنيًا ورصده وإعداد التقارير بشأنه

إن عملية التنسيق المشتركة بين قطاعي المياه والزراعة هي عملية مفتوحة الأجل، أي ليس لها إطارًا زمنيًا محددًا أو موعد نهائي معين. وبالتبعية، يتعذر تقييم التقدم المحرز فيها. ولتوفير زخم لهذه العملية والتركيز على تحقيق نتائج ملموسة، يُقترح وضع أهداف ومقاصد ذات أطر زمنية محددة.

ونظراً لأن عام 2030 هو العام المستهدف في إطار الاستراتيجية العربية للأمن المائي والاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة، وهو أيضاً العام النهائي لأجندة أهداف التنمية المستدامة 2030، يوصى باتخاذ الخطوات التالية:

- **الاتفاق على برنامج عمل وإطار زمني لتنفيذ خطة العمل، ويُقترح تحديد إطار زمني يمتد لخمس سنوات (2025-2030).** وينبغي التركيز على الأنشطة التي يمكن إنجازها خلال هذه الفترة الزمنية وبالاستعانة بالموارد المتاحة. وستخضع خطة العمل هذه للتنقيح والتعديل في كل اجتماع من اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى.
- **استعراض آخر المستجدات** في مجالات مثل تغير المناخ والرقمنة والذكاء الاصطناعي، والتقدم التكنولوجي في مجال الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى التقدم الذي أحرزته الدول في تلك المجالات، وإبلاغ اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى الآثار المترتبة على السياسات.

ومن أوجه القصور الرئيسية التي ظهرت في العملية حتى الآن ضعف رصد التقدم المحرز وإعداد التقارير، وهو ما ينطوي على تأثير سلبي واضح على فاعلية العملية بشكل عام، وعلى القدرة على رصد التقدم، وعلى الفرص المتاحة للبلدان للمشاركة بشكل فعال، وعلى مساءلتها فيما يتعلق بهذه العملية. لذا ينبغي النظر في اتخاذ التدابير الآتية:

- **وضع خط أساس**: هناك اختلاف بين الدول في مستوى تطبيقها للتدابير اللازمة لضمان اتساق السياسات بين الزراعة والمياه. وقد أثر الزخم المتولد عن إعلان القاهرة على صياغة السياسات في الدول، حتى إن تعذر عليها، نتيجة لعدم وجود آلية متكاملة للرصد، تقييم هذا التقدم. لذلك، يُوصى بإجراء استبيان فوري في الدول العربية لتكوين صورة أوضح للوضع الحالي. ومن ثم، فمن الضروري أيضًا تسريع وتيرة الجهود المبذولة لإعداد **أول تقرير إقليمي حول تنسيق السياسات المشتركة بين المياه والزراعة**، والذي وافقت عليه اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى في أكتوبر 2024. وسيوفر هذا التقرير خط أساس لقياس التقدم المحرز خلال السنوات المقبلة. وسيتم تشجيع البلدان على المشاركة في تقديم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب ضمن إطار هذا الاستبيان.
- بعد ذلك، ستكلف نقاط الاتصال القطرية بتقديم **تقارير قطرية سنوية**. وستتولى الأمانة الفنية المشتركة مسؤولية إعداد نموذج إعداد التقارير والمبادئ التوجيهية للرصد، حسب الاقتضاء، لدعم عمليات الرصد على الصعيد الوطني. ويُعد النموذج الذي وافقت عليه اللجنة في عام 2024 نقطة انطلاق ممتازة لهذا الغرض.
- في إطار التحضير لانعقاد اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى، يتعين على الأمانة جمع التقارير المقدمة من البلدان وإعداد **تقرير إقليمي** سنوي. وينبغي أن يكون عرض هذا التقرير ومناقشته بندًا ثابتًا في جدول أعمال اجتماعات اللجنة.

معالجة القضايا التقاطعية بشكل استراتيجي

هناك العديد من القضايا التقاطعية التي يتعين طرحها للمناقشة في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى. وقد أظهرت التجربة منذ عام 2019 اختلاف واضح في طبيعة المواضيع التي تخضع للمناقشات، فبعضها يتسم بطبيعة استراتيجية، بينما يتسم البعض الآخر بطبيعة أكثر تقنية. وفيما يلي بعض التوصيات التى تضمن اختيار هذه القضايا ومناقشتها بشكل استراتيجي.

- **يجب اختيار القضايا التي ستخضع للمناقشات في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى بحيث لا تكون واسعة النطاق إلى حد كبير ولا متخصصة إلى حد كبير، وأن تتم مناقشاتها على أساس ما تحدثه من آثار على مستوى السياسات.** وذلك لأن القضايا العامة واسعة النطاق من الصعب تحويلها إلى قرارات سياسية مؤثرة وقابلة للتنفيذ، أما المواضيع التي تتسم بطبيعة فنية بحتة فربما لا تستوجب النقاش على مستوى السياسات. ويعرض الملحق 2 قائمة بالمواضيع المقترحة.
- ينبغي عند اختيار القضايا التي ستخضع للمناقشات **مراعاة أهميتها لمعظم الدول**، ومدى إلحاحها، وكذلك أخذ القضايا ذات الاهتمام العالمي في الحسبان.
- تقترح **الدورة** التالية تحديد القضايا التقاطعية بحسب الآتي:

  - اختيار 1–3 قضايا تعكس اهتمامات الدول في كل اجتماع للجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى (السنة الأولى).
  - - تعيين موظفين حكوميين مختصين في الدول العربية كنقاط اتصال رئيسية لكل قضية من القضايا التقاطعية، وتشكيل فريق من الخبراء المعنيين بهذا الموضوع.
  - - إجراء دراسة مكتبية للوثائق تشمل أحدث المعارف ذات الصلة بالقضية، ومراجعة الوضع في كافة الدول العربية (بمشاركة جهات التنسيق في كل دولة)، بالإضافة إلى استعراض التجارب خارج المنطقة.
  - - عقد جلسات تشاور للخبراء لمناقشة القضية وتبادل الخبرات بين الدول، والمصادقة على التقرير الفني، وصياغة موجز للسياسات.
  - - تقديم موجز السياسات إلى اجتماع اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى (السنة الثانية) للمصادقة عليه.
  - - مناقشة موجز السياسات في الاجتماع الوزاري المشترك، ونشر نتائجه في جميع الدول.
  - - رصد التقدم المحرز في البلدان والإبلاغ بشأنه في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة اللاحقة (السنتان الثالثة والرابعة).

- ينطوي هذا النهج على أنه يجب على البلدان تعيين **ممثل لكل قضية من القضايا التقاطعية، على أن يتمتع بالخبرة اللازمة ويضطلع بالمسؤوليات ذات الصلة**، ليتمكن من المساهمة الفعالة في إعداد التقارير والاستفادة من تبادل المعارف بين البلدان. ويختلف هؤلاء الخبراء عادةً عن نقاط اتصال اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى، الذين لا يشترط أن يكونوا متخصصين في جميع المجالات التي سيتم مناقشتها.

- ساد اتفاق عام بين من شاركو في المقابلات الشخصية وظهر أيضًا في الاستبيان، أنه لضمان تحقيق أفضل النتائج، ينبغي أخذ عنصرين في الاعتبار: 1- جمع و**تبادل المعارف بين الدول العربية** حول هذه القضية التي يتم مناقشتها، 2- **الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى خارج المنطقة**.
- من الضروري ضمان إعداد **تقارير فنية وسياسية على درجة عالية من الجودة** من خلال تأمين الحصول على دعم من خبراء معتمدين ورواد في هذه المجالات. ويقع على عاتق المنظمات الفنية الإقليمية، مثل منظمة الفاو، والإسكوا، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وغيرها، مسؤولية هائلة في ضمان جودة المنتجات التي تقدم للمناقشات.
- **يمكن للأمانة الفنية (في حالة توافر الموارد لديها) تقديم الدعم المالي للبلدان التي في حاجة لها، أو من خلال التعبئة المشتركة للموارد من خلال النهج المبتكرة لجمع الأموال من اجل تأسيس آلية لإعداد سياسات ذات صلة مباشرة بهذه القضايا التقاطعية.** ومن الممكن ان تشمل هذه الأنشطة إقامة الحوارات المشتركة بين القطاعات، أو وضع أو تنقيح السياسات و/ أو الاستراتيجيات ذات الصلة، أو إجراء تغييرات في الإطار القانوني أو التنظيمي أو المؤسسي. وتجري حالياً دراسة وتنفيذ بعض المشروعات التجريبية للقضايا التقاطعية في بعض الدول، مثل إعداد وتنفيذ خطط لسلامة الصرف الصحي وتحصيص المياه للزراعة.

تنسيق الاستراتيجيات المالية واستراتيجيات الاستثمار

يتم معظم جمع التمويل والاستثمارات على مستوى الدولة، سواء من خلال البرامج الوطنية أو البرامج التي يدعمها شركاء التمويل. ولكي يتسنى لهذه البرامج إحداث تأثير إيجابي لتعزيز الترابط بين قطاعي المياه والزراعة، يقتضي الأمر العمل على مستوى السياسات والاستراتيجيات الوطنية، بالإضافة إلى التعاون مع شركاء التمويل. وينبغي النظر في الإجراءات التالية:

- **إشراك البرامج الوطنية:** في العديد من الدول العربية، تُخصص ميزانيات كبيرة لقطاعي المياه والزراعة. ويتعين على وزارتي المياه والزراعة ضمان تخصيص موارد مالية كافية لعملية التنسيق في إطار برامجها الوطنية، وضمان تصميم هذه البرامج على نحو يعزز التنسيق بين القطاعين.
- **إشراك شركاء التنمية** في الحوارات على المستويين الإقليمي والوطني: على المستوى الإقليمي، ينبغي دعوة ممثلي شركاء التمويل للمشاركة في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى، وتبادل الآراء، والاطلاع على التقدم المحرز في الدول. أما على المستوى الوطني، فينبغي تشجيع الجهات المانحة على المساهمة في الحوارات المعنية بالمياه والزراعة، والسعي إلى دمج نهج أكثر تنسيقاً في البرامج التي تدعمها.
- **إشراك القطاع الخاص** في الحوار على المستويين الإقليمي والوطني. على الرغم من أن القطاع الخاص له أهدافه الخاصة التي يسعى من خلالها إلى تحقيق الأرباح، إلا أنه أكثر وعيًا وإدراكاً لأهمية وضع النُهُج والسياسات والأطر القانونية والتنظيمية التي تكفل له الاستدامة على المدى الطويل والتي تعالج أوجه التضارب المحتملة. وتجدر الإشارة إلى أن توفير إطار مناسب لاستثمارات القطاع الخاص من شأنه أن يُسهم في معالجة بعض التحديات الرئيسية المتعلقة بالتنسيق بين المياه والزراعة.

ضمان مشاركة أقوى للجهات الفاعلة من غير الدول

تُعد اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى في وضعها الحالي بمثابة هيئة فنية ضمن عملية مشتركة بين الحكومات. وإشراك أصحاب المصلحة غير الحكوميين على نحو فعال يمكن أن يُسهم في إثراء النقاش وإقامة روابط تساعد على تعزيز التكامل بين القطاعات على المستويين الإقليمي والوطني. ويعرض الجدول 1 قائمة بالأطراف المعنية والتوصيات المتعلقة بسبل إشراكها بشكل أكثر فاعلية في هذه العملية.

- **تعزيز إشراك الأطراف المعنية وتوسيع نطاق مشاركتها.** يتضمن ذلك إشراك ممثلين عن المجتمع المدني ومنظمات المنتجين (التي تمثل فئات مختلفة من المنتجين) والشباب والنساء والقطاع الخاص كجهات مراقبة في العملية. وينبغي أن تكون هذه المشاركة بأسلوب يسهم بشكل إيجابي في العملية. هناك العديد من الأمثلة على هذه الآليات، منها على سبيل المثال عقد اجتماعات افتراضية لمناقشة بنود جدول أعمال اللجنة قبل انعقادها، مما يتيح فرصًا لتقديم آرائهم بشأن المواضيع المطروحة للنقاش. وهذه المساهمة من شأنها أن تضمن ان قرارات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى تضع في اعتبارها اهتمامات أصحاب المصلحة وتستفيد على النحو الأمثل من الفرص التي تتأتى من التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، كما ستساهم في زيادة تسليط الضوء على عملية التنسيق.

- إشراك **الجهات المانحة ومؤسسات التمويل**، مثل البنك الدولي، وصناديق/ بنوك التنمية الإقليمية والوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا)، والتعاون الإنمائي الألماني، والصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، في مناقشات اللجنة، بهدف موائمة الجهود المبذولة في إطار هذه العملية مع جهودهم على المستويين الإقليمي والوطني. وينبغي القيام بذلك ضمن استراتيجية منظمة وشاملة.
- لضمان إجراء مناقشات مثمرة وهادفة، **ينبغي إعادة النظر في مدة اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى وتمديدها.** وقد أظهرت المقابلات الشخصية بوضوح أن مدة اجتماعات اللجنة كانت قصيرة لدرجة حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة منها.

جدول 1: خريطة الأطراف المعنية واستراتيجية مشاركتها

الأطراف المعنية	الدور/ المنصب	مستوى التأثر	التوقعات	الأثر المحتمل	استراتيجية المشاركة
1- مشاركة الأطراف المعنية في انشطة عملية التنسيق					
الوزراء من الدول العربية	صناع السياسات	مرتفع	الحلول المقبولة سياسيًا	مهم وأساسي لنجاح العملية	التحديثات المنتظمة، والتواصل من خلال المسؤولين رفيعي المستوى
الأمين العام لجامعة الدول العربية	ميسر على المستوى الوزاري	مرتفع	تعزيز مكانة جامعة الدول العربية كفاعل إقليمي	مهم وأساسي لنجاح العملية	السعي إلى مزيد من المشاركة والالتزام من خلال كبار المسؤولين والشركاء (منظمة الفاو، والإسكوا)
جامعة الدول العربية الشؤون الاقتصادية (إدارة الإسكان والموارد المائية والحد من الكوارث)	الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه	مرتفع، نظرًا للدور في صياغة القرارات ومتابعتها	التطبيق الناجح لآليات التنسيق	ضروري لنجاح العملية	المشاركة في تصميم الإطار والانشطة، ومعالجة أوجه القصور والنقص في الموارد، وتوفير الدعم من خلال إضافة كوادر بشرية وخبرات إضافية، والالتزام بالإدارة المشتركة للأمانة الفنية المشتركة.
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	منسق إقليمي لوزراء الزراعة	مرتفع	تعزيز دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية كشريك رائد في هذه العملية، والاستفادة من فرص التنسيق الجديدة.	ضروري لنجاح العملية	مواصلة المشاركة من خلال المشاركة الفعّالة في الأمانة الفنية المشتركة، وتحديث الموقع الإلكتروني للعملية، والتواصل المنتظم.
- مكتب منظمة الفاو الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا - الإسكوا - جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية	التعاون مع صانعي السياسات ودعم التنسيق	مرتفع	تطبيق العملية بنجاح مع إقرار الدول بأهمية دورهم	بالغ الأهمية لنجاح العملية	العمل على تعزيز التزام مشترك لدعم العملية على المستويين العملي والمالي، وضمان توفير الموارد اللازمة.
- الفرق الفنية بمكتب منظمة الفاو الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا - الإسكوا	تقديم الدعم العملي والمالي للعملية، وتوفير المحتوى الفني.	مرتفع	نجاح تطبيق العملية وتحقيق نتائج ملموسة في البلدان	أساسي لنجاح العملية	الحفاظ على دورهم كركائز أساسية للعملية، مع زيادة التركيز على دعم الأمانة الفنية المشتركة وتقليل التركيز على حجم مشاركتهم المباشرة.
المنظمات الفنية الإقليمية	تقديم المحتوى الفني في مجالات معينة	منخفض	يعتبرون أنفسهم جزءًا من العملية، ويحصلون على فرص للمساهمة والتمويل اللازم.	متوسط/ منخفض	الحفاظ على مشاركتهم من خلال الانخراط في أعمال اللجنة الفنية المشتركة، وزيادة الالتزام على اتخاذ إجراءات فنية محددة.

الأطراف المعنية	الدور/ المنصب	مستوى التأثر	التوقعات	الأثر المحتمل	استراتيجية المشاركة
المشاركون في اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى - ممثلي الدول	جهات التنسيق من وزارتهم المعنية	مرتفع (بناء على عملية الترشيح)	ضمان استفادة دولهم من هذه العملية بأفضل شكل ممكن.	ضروري لضمان التأثير الإيجابي على المستوى الوطني	عملية ترشيح رسمية، وضمان مشاركة مستمرة في جميع الاجتماعات، والإبقاء على تواصل مستمر وتبادل المعلومات، بما في ذلك رصد التقدم على المستوى القطري.
2- الأطراف المعنية التي لم تشارك بشكل مباشر حتى الآن					
المؤسسات المالية (البنك الدولي، البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق الأخضر للمناخ، مرفق البيئة العالمية، وكالة سيدا، التعاون الإنمائي الألماني، وغيرها)	تمويل العملية أو تمويل التدابير ذات الصلة بالعملية في الدول	مرتفع/ متوسط	سيتم التحقق منه (لم تشارك حتى الآن).	مرتفع، خاصة فيما يتعلق بالنتائج الملموسة على أرض الواقع.	المشاركة من خلال جلسات التشاور الأولية، والمشاركة في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى، والاجتماعات الوزارية المشتركة.
منظمات المجتمع المدني	المناصرة	متوسط	التأثير في العملية لضمان أخذ أولوياتهم في الاعتبار	متوسط، مرتفع على المستوى الوطني (اجتماعي، بيئي، تقني)	دعوة هذه المنظمات للمشاركة في العملية وإعداد التقارير وتقديمها في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى والاجتماعات الوزارية، ودعوتها للمساهمة في الحوارات على المستوى الوطني.
القطاع الخاص، منظمات/جمعي ات المنتجين	المشاركة المباشرة في إدارة المياه الزراعية	مرتفع	ضمان تمكينهم من ممارسة أعمال تجارية بشكل مستقر ومستدام	مرتفع إذا مثلت هذه الكيانات فئة كبيرة من مستخدمي المياه في القطاع الزراعي.	دعوة هذه المنظمات للمشاركة في العملية وإعداد التقارير وتقديمها في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى والاجتماعات الوزارية، ودعوتها للمساهمة في الحوارات على المستوى الوطني.
الموظفون الحكوميون المسؤولون عن قضايا محددة	المسؤولون عن التنفيذ على المستوى الوطني	منخفض على المستوى الاقليمي، ومرتفع على المستوى المحلي	تبادل المعارف والخبرات مع الدول الأخرى، وبناء القدرات	مرتفع على المستوى الوطني، في حالة توافر الفرصة	ضمان المشاركة في المناقشات المواضيعية والمشروعات التجريبية ذات الصلة، والمشاركة في الاجتماعات الفنية.
الخبراء والمؤسسات الفنية (داخل المنطقة أو خارجها)	تقديم أحدث المعارف في قضايا فنية محددة.	قد يكون مرتفع	المساهمة في نشر المعرفة في مجالات تخصصهم وتعزيز مكانتهم الشخصية أو المؤسسية في المنطقة.	مرتفع	السعي إلى ضمان مساهمات أفضل من الخبراء في المناقشات الفنية والموجزات السياساتية.

مراجعة تنظيم اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى وجدول أعمالها

تُمثل اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى الركيزة الأساسية لهذه العملية، ومن ثم فإن طريقة تنظيمها وحضورها يؤدي دورًا محوريًا في نجاح التنفيذ. وتترتب على التوصيات المذكورة أعلاه بعض الآثار على تنظيم اجتماعات اللجنة، على النحو الموضح أدناه:

- يجب أن يتضمن جدول أعمال اجتماعات اللجنة بندًا ثابتًا حول **التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل**، وتتولى الأمانة الفنية المشتركة مسؤولية إعداد التقارير بشأن هذا البند، استنادًا إلى التقرير السنوي الذي يتم إعداده بناءً على التقارير المقدمة من الدول.
- يجب أن يتضمن جدول الأعمال بندًا ثابتًا آخر يتناول **آراء وتوصيات الجهات الفاعلة من غير الدول**، استنادًا إلى الاجتماعات التي تُعقد قبل انعقاد اجتماع اللجنة الفنية المشتركة.

- ينبغي تخصيص **مزيد من الوقت في جدول الأعمال لإفساح المجال للدول للإبلاغ عن تجاربهم وما أحرزوه من تقدم وتبادل هذه الخبرات**، حول وضع السياسات التقاطعية وتنفيذها، ويجب تجنب تقديم تقارير دورية من كل دولة على حدة، بل يُطلب من بعض البلدان، بالتناوب، تقديم عروض حول مواضيع محددة، مع ضرورة تخصيص وقت كافٍ للمناقشات الفنية حول هذه المواضيع.
- لذلك، **ينبغي إعادة النظر في مدة اجتماعات اللجنة وإمكانية تمديدها**، لتعقد على مدى يومين، ويجب على الدول النظر في المساهمة تدريجيًا في تغطية تكاليف هذه الاجتماعات.

ضمان استدامة العملية

ينبغي، لضمان تحقيق تأثير إيجابي طويل الأمد وتعزيز الاستدامة، استغلال الفترة 2025 - 2030 لتعزيز الاتساق والتنسيق بين السياسات عبر القطاعات المختلفة في البرامج الإقليميةمن خلال أخذ التوصيات التالية في الاعتبار:

- **يجب إضافة بند ثابت في جدول أعمال اجتماع المجلس الوزاري العربي للمياه والجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، بعنوان "متابعة قرارات الاجتماعات الوزارية المشتركة"**، ويجب إحالة هذا البند إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة للموافقة عليه.
- حددت كل من **الاستراتيجية العربية للأمن المائي واستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة** عام 2030 كموعد نهائي لتحقيقها. وفي السنوات المقبلة، يقتضي الأمر تنفيذ هذه المبادرات على نحو متكامل وبالتوازي مع الإطار الزمني نفسه، مع تطبيق **آلية للتنسيق، ودمج مفهوم الترابط.** ولتحقيق ذلك، يتعين على الأمانة الفنية المشتركة وضع آليات هذا التعاون المشترك، كما يتطلب الأمر وضع خريطة طريق واضحة.

التصدي للمخاطر

يشمل الجدول 2 المخاطر التي يجب أخذها في الاعتبار عند تنفيذ إعلان القاهرة، والإجراءات المقترحة للتخفيف من حدة تأثير هذه المخاطر. وتهدف التوصيات المذكورة أعلاه إلى ضمان اتخاذ التدابير الملائمة للتخفيف من حدة آثار هذه المخاطر.

جدول 2: المخاطر الرئيسية المرتبطة بتنفيذ إعلان القاهرة والتدابير اللازمة للتخفيف من حدتها

نوع المخاطر	الخطوات التي يجب اتخاذها للتخفيف من حدة المخاطر
المخاطر ذات الصلة ببيئة التنفيذ	
غياب الإرادة السياسية للتعاون لدى بعض الدول	ضمان التزام الدول الأعضاء على أعلى المستويات السياسية في جامعة الدول العربية والدول، من خلال التوثيق المناسب السليم، كتوقيع مذكرات تفاهم على مستوى المجلس الوزاري العربي للمياه والجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.
فقدان الدول للملكية، وانحسار الالتزامات.	إشراك الدول في مرحلة مبكرة، وتعيين ممثلين من القطاعين للمشاركة في اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى، وضمان إدراك الدول لفوائد دعم العمل على المستوى القطري وتبادل المعارف وبناء القدرات.
المخاطر ذات الصلة بالموارد	
نقص التمويل	تنويع مصادر التمويل والجهات المانحة للحكومات الوطنية، وللحصول على موافقة على خطة العمل يجب دعوة الجهات المانحة لاجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى، بالإضافة إلى السعي للتأثير في تدابير الجهات المانحة في البلدان من خلال مشاركتها الفعّالة في الحوارات بشأن المياه والزراعة.
المخاطر ذات الصلة بالموارد البشرية	
التغيير المتكرر والمستمر لممثلي الدول في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى.	إضفاء الطابع المؤسسي على عملية التواصل والتبادل المعلوماتي مع ممثلي الدول. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون للممثلين فرق عمل مُعينة لتقديم الدعم الفني لهم، كما يجب الاحتفاظ بسجلات لجميع أوجه التواصل مع كل دولة بشكل منظم ومنسق.
المخاطر ذات الصلة بالعملية	
ضعف تنسيق الأمانة الفنية المشتركة مع الدول	تعزيز الأمانة الفنية المشتركة لضمان قدرتها على تنسيق العملية ورصدها بالتعاون الوثيق مع جهات التنسيق القطرية.

المصدر: مقتبس من خطة عمل تنفيذ إعلان القاهرة (2022)

7- الملاحق

الملحق 1: إعلان القاهرة

إعلان القاهرة

الاجتماع الوزاري المشترك الأول لوزراء الزراعة ووزراء المياه العرب

4 أبريل / نيسان 2019

مقر جامعة الدول العربية - القاهرة - جمهورية مصر العربية

نحن وزراء الزراعة ووزراء المياه العرب ورؤساء الوفود العربية المشاركة في الاجتماع المشترك الأول لوزراء الزراعة والمياه العرب الذي عقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ 4 أبريل 2019 في ختام المؤتمر الاقليمي الثاني لأيام الأراضي والمياه.

نعرب عن شكرنا وتقديرنا لجامعة الدول العربية والمنظمات الشريكة وممثلو المنظمات الحكومية وغير الحكومية الإقليمية والدولية والجهات المانحة ومؤسسات التمويل الاقليمية والدولية - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية - على الإعداد الجيد لهذا الاجتماع ودعم جهود واضعي السياسات في الدول العربية لتطوير جيل جديد من السياسات والاستثمارات لمواجهة التحديات الحالية والمخاطر المستقبلية المرتبطة بالأمن المائي والأمن الغذائي.

وتنفيذاً لقرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته العاشرة التى عقدت بدولة الكويت خلال شهر مايو من عام 2018،

وقرار المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في هذا الشأن والذي عقد في شهر مارس من عام 2019،

وإذ نستذكر قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التى عقدت ببيروت – الجمهورية اللبنانية خلال شهر يناير/كانون اول من عام 2019 وكذلك القمم التى سبقتها.

وإذ نشير إلى قرار مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية العرب رقم 7935 – d.a (144) - C 2 13/9/2015، والذي اعتمده في دورته 144 بشأن الحفاظ على الموارد المائية في الوطن العربي،

نعلن ما يلي:

تشكل ندرة المياه تحديًا أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى وما لم يتم اتخاذ إجراءات مناسبة، فستواجه دول المنطقة صعوبات في تحقيق التنمية المستدامة.

إدراكنا لحجم التحديات التي تواجه المنطقة العربية ومنها تفاقم ندرة المياه وتدهور نوعيتها وتدهور الاراضي الزراعية وتغير المناخ والموارد المائية المشتركة مع الدول غير العربية وما يترتب على ذلك من تهديدات متزايدة على فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

شعورنا بالقلق إزاء تفاقم هذه التحديات نتيجة النمو السكاني والتوسع الحضري السريع والهجرات الداخلية والقسرية في العديد من الدول العربية، الأمر الذي سيزيد الضغط على الموارد المائية والنظم الغذائية والتماسك الاجتماعي. كما أن هناك هدر في المياه والغذاء، وانخفاض كفاءة وإنتاجية الأراضي والمياه تؤدي إلى نمو اقتصادي أقل مما يمكن تحقيقه على المستويات المحلية

والوطنية وتراجع في فرص العمل وارتفاع وتيرة هجرة الشباب من المناطق الريفية ومن العمل في قطاع الزراعة الى قطاعات أخرى اكثر انتاجية.

إدراكنا للحاجة إلى تطوير آليات التنسيق المؤسسية ودعم وتفعيل القائمة منها بين قطاعي المياه والزراعة في مجالات اعداد السياسات وتخطيط الإستثمار وتنفيذ البرامج والمشاريع لضمان الأمن الغذائي والأمن المائي في ظل الاستخدام المستدام لموارد الأراضي والمياه.

تأكيدنا على الدور الأساسي للإدارة المستدامة للمياه والأراضي في تحقيق الهدف الثاني للتنمية المستدامة بشأن **"القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة"**، ومركزية هذا الهدف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

انشغالنا إزاء ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والجوع في بعض دول المنطقة العربية خلال السنوات الاخيرة بسبب النزاعات المسلحة وضرورة معالجة ذلك من خلال، مسار الإغاثة قصير الأجل ومسار التنمية متوسط وطويل الأجل، بالتعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية.

تقديرنا لدور جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الدولية الشريكة في دعم الجهود العربية لتنفيذ استراتيجية الأمن المائي العربي 2010-2030 واستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2005-2025.

بموجب هذا الإعلان ، ندعو جميع الحكومات العربية والشركاء إلى:

أولًا: في مجال تفعيل آليات التنسيق الإقليمية وتعبئة جميع الجهات المعنية لضمان التنفيذ الفعال للسياسات والاستثمارات الجديدة

1- (أ) تفعيل التنسيق المؤسسي الإقليمي بين قطاعي الزراعة والمياه من خلال إنشاء لجنة مشتركة دائمة رفيعة المستوى وعقد اجتماعات وزارية منتظمة لوزراء الزراعة ووزراء المياه كل سنتين.
(ب) الالتزام بالتنسيق بين قطاعي الزراعة والمياه على المستوى الوطني.
2- تحسين إدارة القطاعين من خلال التنسيق الجيد والدائم والمشاركة الفعالة لجميع الجهات ذات العلاقة، بمن فيهم المزارعون والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، لضمان التخطيط والتنفيذ الشاملين، مع مراعاة مصالح النساء الريفيات والأطفال وصغار المزارعين وصغار المربين.
3- إنشاء آلية إقليمية مستدامة لبناء القدرات الفردية والمؤسسية اللازمة لتخطيط وتصميم وتنفيذ برامج إدارة المياه والأراضي بكفاءة مع مراعاة ترابطها بالقطاعات الأخرى.

ثانياً: في مجال تعزيز تناغم وتكامل السياسات عبر قطاعي الزراعة والمياه

1. أهمية رفع القيمة المضافة للزراعة من خلال معالجة اختلال السوق وتبعاتها على سياسات المياه الزراعية المؤثرة سلبًا على الاستدامة والأمن الغذائي.
2. ضمان اتساق السياسات المتعلقة باستخدام المياه للزراعة وغيرها من السياسات العامة الاخرى، وخاصة سياسات الزراعة والحماية الاجتماعية لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في الأمن الغذائي والإدارة المستدامة للمياه والاراضي.
3. أهمية مراجعة وإصلاح سياسات الزراعة والتجارة والمياه والحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي للجميع وبصورة خاصة للشريحة السكانية الأكثر فقراً. وزيادة إنتاجية المياه الزراعية وقيمتها الاقتصادية مع مراعاة استدامة الموارد المائية كماً ونوعاً، وتحسين ميزان تجارة الأغذية من حيث القيمة.
4. أهمية تعامل سياسات المياه الزراعية مع الأمن الغذائي بشمولية أبعاده المختلفة، بما في ذلك قضايا اتاحة الوصول إلى الغذاء والحد من الفاقد وأهمية التغذية السليمة وعلاقتها بالصحة العامة.

5. العمل على رفع قيمة المياه بما يتناسب مع ندرتها من خلال اعتماد آليات تحفيزية مناسبة تحسن استخدام الموارد المائية تهدف إلى تعظيم العائد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي من استخدامها وضمان استدامتها وجودتها.
6. مراجعة التشريعات والانظمة والاليات الخاصة باستخدام المياه والاراضي وتطويرها بما يعزز استدامة مواردها وترشيد استخدامها وبما يضمن حصول الفئات الهشة على حقوقها.
7. تفعيل برامج الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي التي تعتمد بشكل منهجي آليات المحاسبة المائية، وتطوير الأطر المؤسسية، وتأمين الاستثمارات اللازمة لذلك.

ثالثا: في مجال زيادة الاستثمارات في إدارة المياه الزراعية

1. دعم وتطوير جيل جديد من السياسات المرنة التي تدعم وتعزز عائد الإستثمارات الحكومية وتهيئ في الوقت نفسه الظروف لمزيد من الاستثمارات الخاصة في قطاعي الزراعة والمياه.
2. دعوة الجهات المانحة ومؤسسات التمويل للمساهمة في برامج إعادة إعمار وتطوير البنى التحتية لقطاعي المياه والزراعة خاصةً في الدول المتأثرة بالنزاعات المسلحة والاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة وإعداد برامج محددة لدعم الإدارة الفعالة والمنصفة للمياه الزراعية في هذه الدول.
3. زيادة الاستثمارات الحكومية والاستثمارات الأخرى في قطاعي الزراعة والمياه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال زيادة الإنفاق العام وزيادة الاستثمار في المعرفة والتأهيل ورفع مستوى التمويل من شركاء التنمية وتحفيز الشباب على العمل في قطاع الزراعة.
4. أهمية تركيز الإستثمارات الحكومية والاستثمارات الاخرى على تحديث وصيانة البنية التحتية للمياه الزراعية وأيضًا على توفير المنافع العامة الحيوية لتسريع انتقال القطاع الزراعي إلى أنشطة تنافسية ذات قيمة مضافة عالية ومستدامة.
5. خلق بيئة مؤسسية وتشريعية مشجعة لجذب تمويل القطاع الخاص والاستفادة من قدرته على الابتكار في قطاعي المياه والزراعة وبناء شراكات مع القطاع العام.
6. تمويل برامج مبتكرة للحماية الإجتماعية في المناطق الريفية مع التركيز بشكل خاص على صغار المزارعين والمربين والشباب والنساء بهدف الوصول إلى العمل اللائق وتعزيز الدخل، في ظل الاستخدام المستدام لموارد الأراضي والمياه.

رابعا: في مجال الاستفادة من الابتكارات، وإدارة البيانات وتحليلها، وتبادل الخبرات

1. تطوير وتكييف وتمويل التكنولوجيات، بما في ذلك التقنيات الرقمية، لاعتمادها في قطاعي المياه والزراعة من خلال دعم البحث العلمي والابتكار وتطوير المحتوى المحلي وريادة الأعمال.
2. تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات من خلال ضمان استناد السياسات إلى المعرفة العلمية، مع الحرص على توفير البيئة التحفيزية الموجهة والتمويل المناسبين لرفع أداء المؤسسات البحثية خصوصاً في مجالات الأراضي القاحلة والاراضي الهامشية والزراعات البعلية.
3. تطوير وتحديث آليات جمع وتحليل وتبادل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالمياه والأراضي بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، والاستفادة من تقنيات الرقمنة كنظم المعلومات الجغرافية والإستشعار عن بعد.
4. بناء قاعدة بيانات لتبادل التجارب الناجحة وأفضل الممارسات بين الدول في مجال حوكمة المياه والاراضي، بما في ذلك الأطر القانونية والمؤسسية والتمويلية، المرتبطة بتعظيم العائد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي من استخدامات المياه والاراضي بما يحقق استدامتها، مع دعوة المنظمات الاقليمية والدولية لدعم تحقيق ذلك.
5. تمويل الدراسات والبحوث لتطوير وتنمية مصادر المياه غير التقليدية واستخداماتها بما يساهم من تخفيف الضغط على موارد المياه العذبة.
6. العمل على توجيه وتكييف التكوين والتدريب لتلبيةً احتياجات سوق العمل في قطاع الزراعة وزيادة التشغيل القائم على الابتكار وخلق فرص عمل بقطاع المياه والزراعة والموجه نحو الإنتاجية الزراعية.
7. تعزيز قدرة المجتمعات الريفية الهشة خاصة النساء وشباب الريف على مواجهة تحديات الأمن الغذائي عن طريق بناء قدراتهم على التكيف مع تغير المناخ ودمج وتطبيق التكنولوجيات الخضراء المناسبة لتنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة ودعم صياغة التدابير والسياسات الإقليمية والوطنية الداعمة للشباب والتكنولوجيا.

ختاماً: ندعو الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى التعاون مع اللجنة المشتركة الدائمة رفيعة المستوى لتعزيز التنسيق بين الشركاء والجهات المعنية الأخرى من أجل تحقيق المواءمة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015 - 2030 لضمان إدماج فعلي للأمن المائي والأمن الغذائي العربي في استراتيجيات التنمية المستدامة.

الملحق 2: القضايا الناشئة ذات الصلة بالترابط بين قطاعي المياه والزراعة

يتم إعداد قائمة المواضيع التي سيتم مناقشتها في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى بناءً على الأولويات التي يحددها المشاركون في هذه الاجتماعات. وخلال عملية المراجعة التي أدت إلى هذا التقرير، طُلب من المشاركين اقتراح المواضيع ذات الصلة من خلال الاستبيان الإلكتروني والمقابلات الشخصية. والقائمة التالية هي نتاج هذه العملية، وتسلط الضوء على مجموعة متنوعة من القضايا التي ينبغي للقطاعين معالجتها.

1- القضايا الاستراتيجية

تشمل القضايا الاستراتيجية المسائل التي تتناول الخيارات الاجتماعية واستراتيجيات التنمية، بالإضافة إلى الأطر الإدارية والمؤسسية والقانونية اللازمة لتحقيقها. وتتطلب معالجة هذه القضايا فهماً دقيقاً لآثار هذه الخيارات.

- **تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في ظل بيئة شحيحة المياه**

تفتقر معظم البلدان العربية للقدرة على إنتاج كميات كافية من الغذاء لتلبية احتياجاتها الداخلية. ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل، يأتي على رأسها محدودية الموارد الطبيعية (ولا سيما المياه)، وانخفاض إنتاجية المياه المستخدمة في الزراعة، بالإضافة إلى الهدر والفقد في سلسلة الغذاء. ونتيجة لذلك، تعول المنطقة في المقام الأول على الأسواق العالمية لتأمين غذائها. ويُمثل موضوع ما إذا كان من الضروري استخدام موارد المياه المحدودة لإنتاج المحاصيل الغذائية الاستراتيجية لخفض العجز الغذائي أو المحاصيل ذات القيمة العالية (بما في ذلك المحاصيل التصديرية) هو محور النقاش حول الأمن الغذائي والمائي، إذ يتجاوز نطاقه قطاعي المياه والزراعة ليشمل أيضًا إدارات مثل الإمدادات الغذائية (التموين) والتجارة والمشتريات.

- **البُعد القانوني للتنسيق بين قطاعي المياه والزراعة**

لضمان نجاح تطبيق السياسات، يجب ترجمتها إلى إجراءات عملية ودعمها بإطار قانوني مناسب. وفي الدول العربية، قد توضع القوانين القطاعية في بعض الأحيان دون مناقشة آثارها على القطاعات الأخرى، وفي بعض الأحيان تنشأ خلافات بين مختلف مستخدمي المياه بسبب أوجه التناقض الواضحة في الأطر القانونية. وإجراء دراسة للوضع الراهن في البلدان فيما يتعلق بالاتساق بين الأطر القانونية لقطاعي المياه والزراعة، إلى جانب استعراض أفضل الممارسات، من شأنها أن تُحفز إجراء تغييرات في التشريعات التي تطبقها الدول لدعم التكامل بين السياسات المعنية بالأمن الغذائي وتلك المعنية بالمياه على نحو أفضل.

- **إنفاذ القانون في إدارة المياه الزراعية**

في أغلب الأحيان توجد أطر قانونية لاستخدام المياه لأغراض الزراعة، بيد أن إنفاذ هذه الأطر لا يزال يشكل تحديًا مستمرًا في العديد من الدول العربية. إذ أن ضعف القدرات المؤسسية، ومحدودية الرصد، وغياب الإرادة السياسية، عادةً ما يحول دون التنفيذ الفعال للقوانين واللوائح التي تنظم استخدام المياه، مما يؤدي إلى الاستخدام غير الفعال للمياه، والاستخراج غير القانوني، وعدم تكافؤ الفرص في الحصول عليها. ويمكن أن يساعد تعزيز آليات الإنفاذ - من خلال بناء القدرات، وإشراك أصحاب المصلحة، وتحسين الشفافية - في تحسين الامتثال للقانون ودعم ممارسات زراعية أكثر استدامة، مما يسهم إسهامًا مباشرًا في تحسين الأمن المائي ومرونته في النظام الغذائي.

- **المياه والغذاء والاقتصاد الدائري: توفير المياه من خلال الحد من فقد الغذاء وهدره**

إن اتباع نهج الاقتصاد الدائري في نظم الأغذية الزراعية من شأنه أن يعزز استخدام الموارد بكفاءة من خلال الحد من فقد الغذاء وهدره. في المنطقة العربية، تهدر كميات هائلة من المياه، ليس في عمليات الري فحسب، بل أيضًا في جميع مراحل سلسلة القيمة. ومن خلال معالجة أوجه القصور بدءًا من المزرعة وصولًا إلى المائدة، من خلال تحسين الممارسات الزراعية وتخزين المنتجات ومعالجتها وتوزيعها، يمكن للدول توفير كميات كبيرة من المياه بشكل غير مباشر. ويُعد تبني الممارسات الدائرية فرصة مثالية لتقليل الضغط على البيئة وتعزيز الأمن الغذائي والمائي في آن واحد. لذا، فإن فهم الإمكانات التي يوفرها الحد من فقد الغذاء وهدره في البلدان العربية عنصر أساسي في الحوار المتعلق بسياسات المياه والغذاء.

إدارة المياه الجوفية

تلعب المياه الجوفية دورًا محوريًا في استدامة الزراعة في المنطقة العربية، ولا سيما في المناطق الريفية والقاحلة حيث تشح المياه السطحية أو يتعذر الاعتماد عليها. ومع ذلك، فإن الإفراط في استخراجها وضعف إدارتها قد أدى إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية وتدهور طبقاتها. ومن ثم فإن الإدارة الفعالة للمياه الجوفية أمر يكتسب ي أهمية بالغة لاستدامة طبقاتها على المدى

الطويل والاستخدامات المتعددة التي تعول عليها. ويمكن أن يوفر استكشاف النماذج الحالية، بما في ذلك الإدارة المجتمعية والأطر التنظيمية، رؤى قيّمة حول استخدام أكثر استدامة وعدالة للمياه الجوفية، ولا سيما في المناطق التي يسود فيها الاستخراج غير الرسمي أو غير المنظم.

- **المساواة الاجتماعية والحد من الفقر: دور المياه في الزراعة**

يرتبط الحصول على المياه اللازمة للزراعة ارتباطًا وثيقًا بسبل العيش، لا سيما في المجتمعات الريفية والمهمشة في شتى أنحاء المنطقة العربية. فعدم المساواة في الحصول على المياه يساهم في تفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي، بينما يمكن أن تكون الإدارة الشاملة المياه أداة فعّالة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية. من ناحية أخرى، فإن توجيه الاستثمارات والسياسات نحو دعم صغار المزارعين والنساء والفئات الأكثر ضعفًا في الحصول على المياه للاستخدامات الإنتاجية، يمكن أن يسهم في تمكينهم اقتصادياً ويعزز توفير الغذاء، ويجب دمج مبادئ العدالة في الاستراتيجيات المعنية بالمياه والزراعة لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

- **الربط بين الحق في حيازة المياه وملكية الأرض لإدارة أكثر فعالية واستدامة للموارد المائية في الزراعة**

في كثير من الأحيان تتم إدارة حقوق المياه وملكية الأرض بشكل منفصل في المنطقة العربية، مما يؤدي إلى ظهور العديد من أوجه القصور في الأداء ووقوع نزاعات. إن ضمان حقوق واضحة تتسم بالشفافية لكل من الأرض والمياه أمر ضروري لا غنى عنه لتحفيز الاستثمارات الزراعية المستدامة والاستخدام الرشيد للموارد. فعندما يتمتع المزارعون بأمن الحيازة، يميلون أكثر إلى اعتماد ممارسات زراعية مستدامة ونظم ري فعالة. واتباع نهج لتنسيق حيازة المياه والأرض يمكن أن يسهم في تعزيز نظام الإدارة، والحد من النزاعات، وتحسين إدارة المياه الزراعية.

- **إدارة الظروف المناخية القاسية: إدارة مخاطر الكوارث**

تتزايد وتيرة وشدة التقلبات المناخية والظواهر الجوية المتطرفة - مثل موجات الجفاف والفيضانات وموجات الحر الشديد - في المنطقة العربية، مما يشكل تهديدًا بالغًا لتوافر المياه وإنتاج الغذاء على حد سواء. وتجدر الإشارة إلى أن دمج إدارة مخاطر الكوارث في عمليات التخطيط الزراعي والمائي أمر بالغ الأهمية لبناء القدرة على الصمود في مواجهة هذه الصدمات. والاستعانة بنظم الإنذار المبكر، وخطط الطوارئ لمواجهة الجفاف، والبنية التحتية والإدارة القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ من شأنها أن تقلل من مواطن الضعف وتحمي سبل العيش. وسيكون اتباع نهج التنسيق لإدارة مخاطر الكوارث، للربط بين الاستراتيجيات المعنية بالمياه والزراعة، أمرًا أساسيًا لضمان الأمن الغذائي والمائي في ظل مناخ متقلب بشكل متزايد.

- **القانون الدولي وإدارة المياه العابرة للحدود**

تتشارك العديد من الدول العربية في موارد المياه السطحية والجوفية مع الدول المجاورة لها، مما يجعل التعاون في مجال المياه العابرة للحدود عاملًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار الإقليمي والأمن المائي. إن تعزيز الآليات المؤسسية للحوار وتبادل البيانات والتخطيط المشترك من شأنه أن يُسهم في الحيلولة دون نشوء النزاعات وضمان الاستخدام المستدام لموارد المياه العابرة للحدود. وبالنسبة للزراعة، التي تعول على الوصول الموثوق إلى المياه، تمثل الإدارة التعاونية العابرة للحدود أمرًا حيويًا لحماية النظم الإيكولوجية ودعم الإنتاج الغذائي على الصعيد الإقليمي.

2- القضايا الفنية

هناك العديد من القضايا الفنية الإضافية ذات الصلة بالحوار بشأن السياسات المعنية بالأمن المائي والغذائي. ان فهم الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه القضايا من شأنه تعزيز استخدام المياه على نحو أكثر فاعلية واستدامة لأغراض الزراعة، بالإضافة إلى الشروط التي تيسر تطبيقها بنجاح، وذلك لضمان إجراء مناقشات سياساتية فعالة ومجدية.

- **النُهُج الناجحة لإدارة استخدام المياه في الأغراض الزراعية**

تقتضي معالجة التحديات المعقدة لندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي اعتماد نهج مبتكرة لإدارة استخدام المياه في الأغراض الزراعية. وفي المنطقة العربية، حيث يقع على عاتق الحكومات في أغلب الأحيان المسؤولية الكاملة لإدارة الري، فإن إشراك أصحاب المصلحة الأخرين يمكن أن يسهم في تعزيز روح المسؤولية المشتركة وتحسين النتائج. وقد تم تجريب نماذج مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وجمعيات مستخدمي المياه، وإشراك القطاع الخاص، إلا أن نتائجها كانت متفاوتة. ومن أجل تحسين كفاءة استخدام المياه والمساءلة بشأنها، والاستثمار في البنية التحتية للمياه وخدماتها، يجب مواءمة أساليب الإدارة مع السياقات المحلية، مع ضمان استدامة استخدام المياه لأغراض الزراعة، وملكيتها، وفاعليتها من حيث التكلفة.

- **أدوات مراقبة وتنظيم استخدام المياه لأغراض الزراعة**

في منطقة تستهلك فيها الزراعة معظم موارد المياه المتاحة، فإن إدارة الطلب على المياه ومراقبة استخدامها من أهم الأدوات التي تضمن الإدارة المستدامة للمياه. يمكن لنُهُج إدارة الطلب، مثل الري الناقص أو الري بالتنقيط، خفض الاستهلاك غير الضروري وتعزيز استخدام أكثر إنتاجية للمياه. ومع ذلك فإن تطبيق هذه النهج وحدها غير كاف لضمان الاستخدام المستدام للمورد. وقد أثبتت أدوات، مثل تحديد الحصص المائية، أو التحكم في حجم المياه، أو تسعير المياه (استعادة التكلفة)، أو تداول المياه، إلى جانب اتباع نظم صارمة للرصد والتطبيق، فاعليتها في مراقبة استخلاص المياه. وفي حالة تصميم هذه التدابير على نحو مناسب وبما يضمن العدالة الاجتماعية، يمكن أن تؤدي إلى الحفاظ على الإنتاجية الزراعية مع تخفيف الضغط على نظم المياه المستنزفة.

- **إمكانات زيادة تغذية المياه الجوفية**

نظراً للاستغلال المفرط المياه الجوفية في المنطقة العربية، برزت إعادة تغذية طبقات المياه الجوفية بشكل اصطناعي ومنظم كاستجابة استراتيجية لتعزيز الأمن المائي. وتساعد تقنيات، مثل أحواض التجميع، والسدود الصغيرة، وامتصاص مياه الصرف المعالجة في إعادة تغذية طبقات المياه الجوفية المستنفدة وزيادة المياه المتاحة لأغراض الزراعة وغيرها من الاستخدامات. مع ذلك، في البيئات القاحلة، يجب أخذ هذه النُهُج في الاعتبار ضمن إطار أوسع لتوازن المياه الإقليمية، لضمان عدم مساهمتها في تقليل المياه المتاحة في مناطق أخرى. ويتطلب دمج إعادة التغذية في تخطيط موارد المياه تنسيقاً فنياً وإدارياً ومالياً.

- **إمكانات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في إدارة المياه الزراعية**

تُحدث التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي تحولاً في إدارة المياه الزراعية، من خلال تيسير اتخاذ قرارات أكثر دقة وكفاءة تعتمد على البيانات. وتساعد أدوات، مثل الاستشعار عن بعد، ونظم الري الذكية، والتحليلات التنبؤية في تحسين استخدام المياه، وتقليل الهدر، وزيادة الإنتاجية. وفي المنطقة العربية، حيث يسود المشهد الزراعي الممارسات المحدودة النطاق والكثيفة العمالة، تُمثل الحلول الرقمية فرصةً هائلة لتحديث الزراعة. ويُتيح الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وإتاحة هذه الحلول لجميع المنتجين، بغض النظر عن حجم مزارعهم، فرصًا مهمة لاستخدام المياه على نحو أكثر إنتاجية واستدامة. لكن هذا يستلزم بناء القدرات ووضع سياسات مُستهدفة لذلك.

الملحق 3: قائمة بمن أجريت معهم المقابلات الشخصية

الاسم	البلد/ المؤسسة	المساهمة الفنية
فهد تولفت	قطر	المشاركة في جميع اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى -
حمو لعمراني	الإسكوا	خبير فني سابق لجامعة الدول العربية بشأن اتساق السياسات المعنية بالمياه والزراعة
حازم الناصر	الأردن	وزير الموارد المائية الأسبق
هشام الشرياق	مكتب منظمة الفاو الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا	تحصيص المياه للزراعة
حسين العطفي	المجلس العربي المياه	المبادئ التوجيهية لاستخدام الماء شبه المالحة
إبراهيم محمد سلطان	السعودية	رئيس اجتماع اللجنة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه (2023) رئيس مشارك اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى (2024)
ايهاب جناد	المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة	كتيب لمصطلحات تطبيقات تكنولوجيا البيانات المكانية في مجالات المياه والزراعة
عماد خليف	فلسطين	تحصيص المياه والتخطيط للصرف الصحي الآمن
جمال جاب الله	عضو سابق بجامعة الدول العربية	الأمانة الفنية المشتركة (الماء)
كامل عامر	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الأمانة الفنية المشتركة (الزراعة)
مها حلالشة	استشاري بمنظمة الفاو	خطط سلامة الصرف الصحي
محمود فتح الله	جامعة الدول العربية المجلس الوزاري العربي للمياه	الأمانة الفنية المشتركة (الماء)
منال طنطاوي	مصر	تخصيص المياه
محمد عبدالله	مكتب منظمة الفاو الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا	معالجة الفجوات في البيانات وتعزيز آليات مشاركة البيانات
محمد الحمدي	مكتب منظمة الفاو الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا	مبادرة شح المياه
مولي عزيز الإدريسي	المغرب	المشاركة في جميع اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى
ناصر اليزيدي	اليمن	مستشار الوزير للموارد والبرامج والسياسات المائية
رضا قبوج	تونس	تخصيص المياه
سالم الخنبشي	عمان	المشاركة في جميع اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى
سالم درويش	لبنان	المشاركة في جميع اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى
تهاني سليط	مصر	رئيس الإدارة المركزية للتعاون الخارجي وعضو اللجنة الاستشارية الفنية العلمية لمجلس وزراء الدول العربية
وليد زباري	جامعة الخليج العربي / استشاري سابق بمنظمة الفاو	إعلان القاهرة وخطةعمله

الملحق 4: ملخص نتائج الاستبيان الإلكتروني

لمحة عامة عن الإجابات

نشط

المدة	متوسط الوقت	الإجابات
50 يوم	111:12	47

1- ما بلدك؟

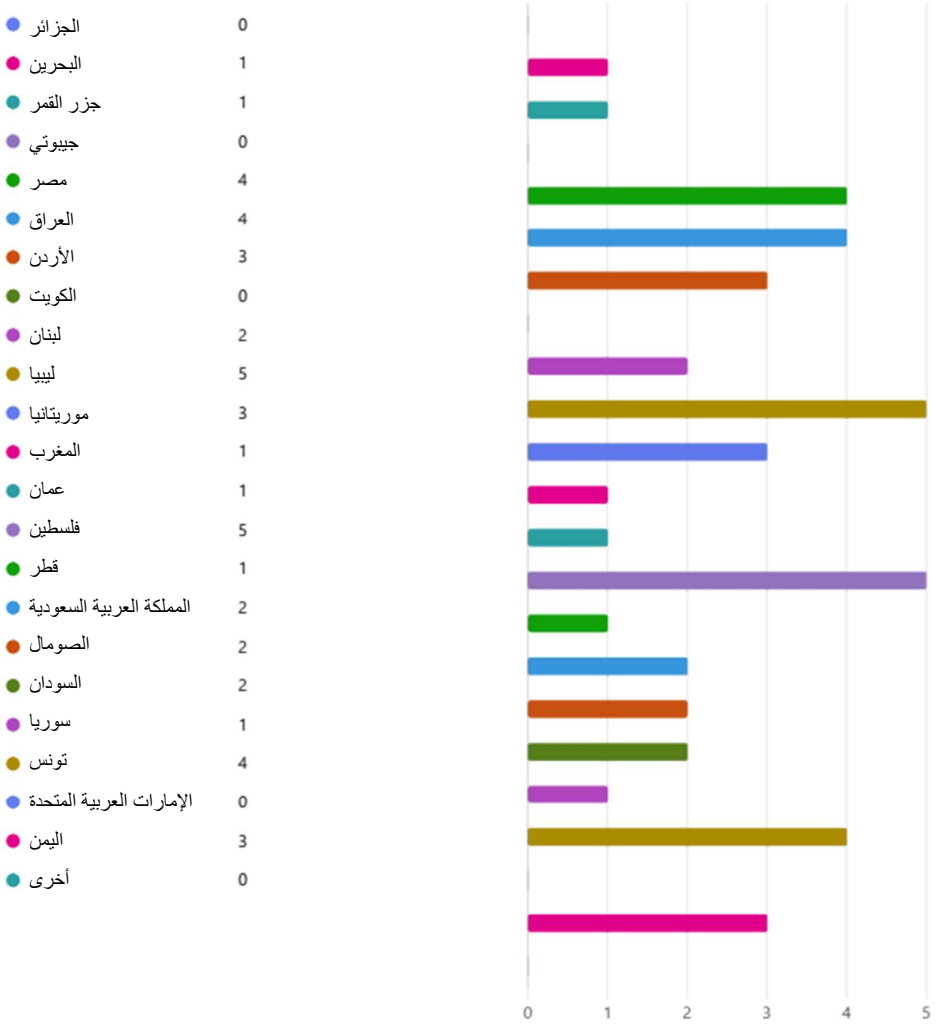

2- ما الوزارة أو المؤسسة التي تمثلها؟

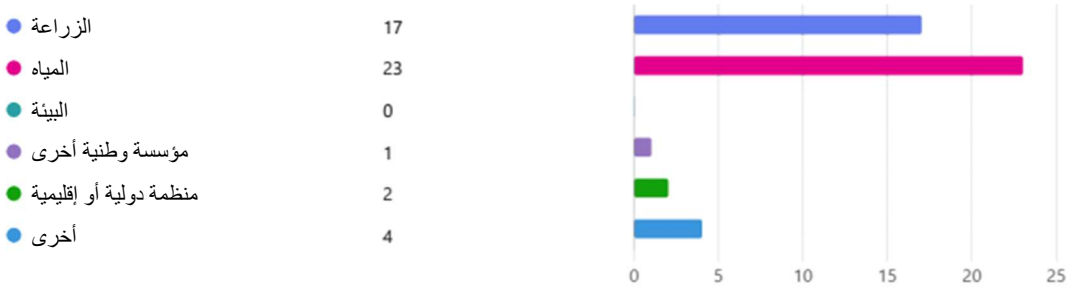

3- كم عدد اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى للمياه والزراعة التي حضرتها؟

4- في رأيك إلى أي مدى كانت الاجتماعات السنوية مفيدة في تعزيز التفاهم بين قطاعي المياه والزراعة؟

5- إلى أي مدى كان نشر التوصيات الصادرة عن الاجتماعات على المستوى الوطني فعالًا؟

6- هل أدت التوصيات الصادرة عن الاجتماعات إلى أي تغييرات أو تعديلات ملموسة في السياسات أو آليات التنسيق في بلدك؟

7- يرجى توضيح إجابتك وذكر مثال موجز في حالة الإجابة بـ "نعم"

19
إجابة

آخر الإجابات
" ...بحث هناك اجتماعات دورية لبحث التسيير المعقلن للمصادر المائية خاصة السطحية منها"
...

أجاب 5 مستجيبين (26%) على هذا السؤال بالتنسيق

8- هل تنفذ حكومة بلدك آلية مالية مخصصة أو لديها مخصص في الميزانية لدعم اتساق السياسات والتنسيق بين القطاعات بين قطاعي المياه والزراعة؟

9- خضعت الموضوعات الشاملة التالية للمناقشات في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى. أذكر إلى أي مدى كانت التوصيات الصادرة عن هذه الاجتماعات مفيدة لبلدك/ عملك

10- في رأيك ما أبرز نقاط القوة في العملية حتى الآن؟ (اختر 3 نقاط)

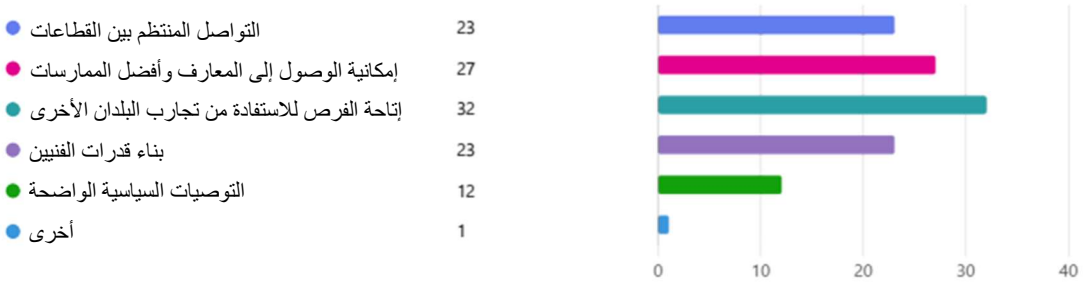

11- ما أبرز القيود أو التحديات التي لاحظتها؟ (اختر 3)

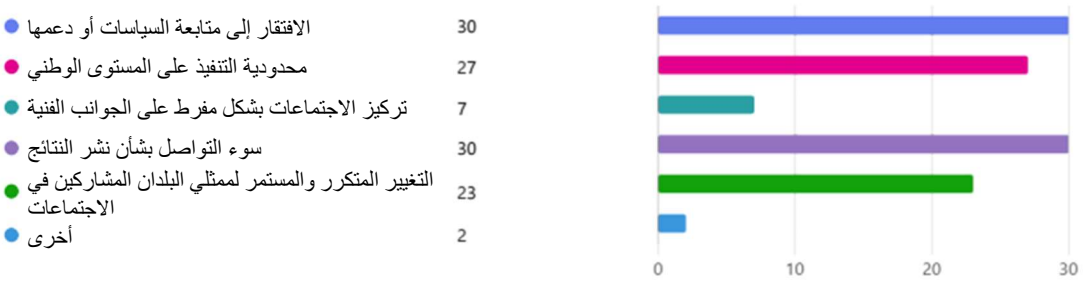

الملحق 5: قائمة بالتوصيات القابلة للتنفيذ

الإجراء	المسؤولية	الدعم	الإطار الزمني
إطار زمني للتنفيذ - عاجل			
تشكيل لجنة وطنية مشتركة، تضم جهتين للتنسيق من الوزارتين/ الإدراتين المعنيتين بالمياه والزراعة، لتنسيق الجهود على المستوى القطرى. ويجب أن يكونا من الوحدات المسؤولة عن وضع الاستراتيجيات و/ أو التخطيط. وفي البلدان التي تطبق آليات للتنسيق، يجب إشراك جهتي التنسيق في هذه الآليات.	جهة التنسيق القطرية الوزراء	الأمانة الفنية المشتركة	عاجل
تنسيق الجهود القطرية وإعداد تقارير دورية عن التقدم المحرز، بما في ذلك تقديم ملخص قطري (صفحتان) قبل كل اجتماع للجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى، بالإضافة إلى تقديم عرض موجز (10 دقائق) عن كل بلد خلال اجتماعات اللجنة.	جهة التنسيق القطرية	الأمانة الفنية المشتركة الشركاء	عاجل
وضع أو تحديث الشروط المرجعية للجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى والأمانة الفنية المشتركة والمنظمات الداعمة واللجان الوطنية المشتركة وممثليالدول وجهات التنسيق، مع تحديد نطاق عملها والإنجازات المتوقعة، لتحسين هيكل التنسيق وتحديد الأدوار والمسؤوليات تحديدًا دقيقًا.	الأمانة الفنية المشتركة	الشركاء	عاجل
إضفاء الطابع الرسمي على ترشيح ممثلين من جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية للأمانة الفنية المشتركة، وتخصيص القدر الكافي من الموارد البشرية اللازمة لتلبية **المتطلبات المتزايدة لمسؤولياتهم في مجال التنسيق.**	جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية		عاجل
تسريع إعداد أول تقرير إقليمي حول تنسيق السياسات المشتركة بين المياه والزراعة، استناداً إلى التقارير القطرية، ليُستخدم كخط أساس لتقييم التقدم المحرز، وقد وافقت اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى على هيكل هذا التقرير في أكتوبر 2024.	الأمانة الفنية المشتركة	الشركاء	عاجل
مراجعة مدة اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى ، مع إمكانية عقدها على مدى يومين، على أن تسهم البلدان تدريجياً في تغطية تكاليف الاجتماع.	الأمانة الفنية المشتركة	الشركاء	عاجل
إدراج بند ثابت في أجندة اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى يتناول التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، وتقدمه الأمانة الفنية المشتركة.	الأمانة الفنية المشتركة	الشركاء	عاجل
إدراج بند ثابت في أجندة اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى يتناول آراء الجهات غير الحكومية وتوصياتها، ويقدمه ممثل عن هذه الجهات.	الأمانة الفنية المشتركة	الشركاء	عاجل
ينبغي أن يتيح جدول أعمال اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى **للدول، بالتناوب، إمكانية تقديم تقارير وتبادل الخبرات والوقوف على آخر المستجدات** في تنفيذ السياسات المشتركة بين المياه والزراعة.	الأمانة الفنية المشتركة	الشركاء	عاجل
الإطار الزمني للتنفيذ – ستة أشهر			
اعتماد بروتوكول لتفعيل مشاركة الدول، يحدد آليات هيكل المشاركة في عملية التنسيق وعملها وآليات إعداد التقارير بشأنها.	اللجنة الوطنية المشتركة جهة التنسيق القطرية	الأمانة الفنية المشتركة	6 أشهر
تقديم حزمة تنفيذ على المستوى الوطني تتضمن 3-5 إجراءات والمنجزات الرئيسية والتكاليف المرتبطة بقرارات الاجتماعات الوزارية المشتركة.	اللجنة الوطنية المشتركة	جهة التنسيق القطرية الأمانة الفنية المشتركة الشركاء	6 أشهر
ضمان الدعم الفني والتشغيلي والمالي لتنفيذ عملية التنسيق، بما في ذلك إمكانية انتداب/ تعيين خبراء لتعزيز قدرات الأمانة الفنية المشتركة.	الشركاء		6 أشهر
وضع برنامج عمل مدته 5 سنوات مرتبط بإطار زمني محدد، مدعوم من قبل الشركاء، لتنفيذ خطة العمل تدريجياً، بالإضافة إلى خطة عمل سنوية مشتركة تتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية، تُقدم إلى اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى سنوياً.	الأمانة الفنية المشتركة	الشركاء	6 أشهر
وضع معايير محددة لاختيار القضايا التقاطعية التي سيتم تناولها، مع ضمان أهميتها لمعظم الدول، وارتباطها بالسياسات، وتأثيرها العابر للقطاعين، وإمكانية تطبيقها عملياً. تقسيم الموضوعات التقاطعية إلى مواضيع فرعية قابلة للإدارة/ للتنفيذ، لضمان تركيز التوجيه.	الأمانة الفنية المشتركة الشركاء		6 أشهر

الإجراء	المسؤولية	الدعم	الإطار الزمني
إدراج بند ثابت بعنوان "متابعة قرارات الاجتماعات الوزارية المشتركة" في جدول أعمال اجتماع المجلس الوزراي العربي للمياه والجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ويُحال هذا البند إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لاعتماده.	جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية		6 أشهر
الإطار الزمني للتنفيذ – خلال سنه			
إنشاء وإدارة موقع إلكتروني للتنسيق بين القطاعين، يتضمن تقارير الاجتماعات والمواد المعرفية والمعلومات العملية، مع تخصيص صفحات خاصة بكل دولة وكل موضوع.	الأمانة الفنية المشتركة		سنة واحدة
تأسيس شبكة إقليمية للممارسين من خلال قائمة بريد إلكتروني مشتركة تضم جميع المشاركين في اللجنة، وإنشاء مركز للمعرفة، وإطلاع المشاركين على أساس ربع سنوي بآخر المستجدات في تنفيذ خطة العمل، على المستويين الإقليمي والوطني.	الأمانة الفنية المشتركة	الشركاء	سنة واحدة
تيسير تبادل الخبرات الفنية بشأن القضايا التقاطعية، وذلك من خلال إنشاء مجموعات الممارسين لكل موضوع، التي تجمع الخبراء الوطنيين لتعزيز تبادل المعارف.	الأمانة الفنية المشتركة	الشركاء	سنة واحدة
تنظيم اجتماعات مباشرة أو زيارات معرفية للتواصل المباشر بين الخبراء بشأن قضايا محددة متعددة القطاعات.	الأمانة الفنية المشتركة	الشركاء	سنة واحدة
إنشاء مركز للمعرفة للتقارير والبيانات الفنية، يضم جميع المعلومات الصادرة عن أنشطة التنسيق، وذلك لخدمة الدول المشاركة. ويجب أن يكون هذا المركز جزءاً من موقع إلكتروني مخصص لهذه العملية.	الأمانة الفنية المشتركة	الشركاء	سنة واحدة
إعداد وتنفيذ استراتيجية اتصال للدعوة والحفاظ على التواصل المستمر مع جميع الأطراف المعنية لضمان مشاركتهم الفعالة.	الأمانة الفنية المشتركة		سنة واحدة
مراجعة محفظة الإجراءات المحلية ذات الصلة بالقضايا المشتركة بين القطاعين، وضمان ارتباطها بعملية التنسيق. إعداد موجز وطني من 2-3 صفحات.	اللجنة الوطنية المشتركة	جهة التنسيق القطرية	سنة واحدة
تقديم دعم مالي قائم على الأداء (منح) لجهات التنسيق الوطنية في الدول الأقل نموًا لتسهيل العمل على المستوى الوطني (الحوارات الوطنية، والإجراءات التجريبية، والتنسيق). ربط تمويل حزم المشاركة الوطنية بإجراءات محددة التكلفة والمنجزات الرئيسية.	الأمانة الفنية المشتركة	اللجنة الوطنية المشتركة	سنة واحدة
دعم التنسيق بين قطاعي المياه والزراعة من خلال تصميم وتنفيذ البرامج الوطنية، وإعداد التقارير حول التقدم المحرز.	اللجنة الوطنية المشتركة	جهة التنسيق القطرية	سنة واحدة
دعوة شركاء التنمية للمشاركة في مناقشات اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى.	الأمانة الفنية المشتركة		سنة واحدة
دعوة شركاء التنمية على المستوى الوطني للمشاركة من خلال حضور الحوارات الوطنية المعنية بلتنسيق بين القطاعين.	اللجنة الوطنية المشتركة	جهة التنسيق القطرية	سنة واحدة
تنظيم اجتماعات افتراضية سنوياً لممثلي منظمات المجتمع المدني، ومنظمات المنتجين، والشباب، والنساء، والقطاع الخاص، وذلك قبل انعقاد اجتماع اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى، ودعوة أحد ممثليهم لتقديم تقرير في اجتماعات اللجنة والاجتماعات الوزارية المشتركة.	الأمانة الفنية المشتركة	الشركاء	سنة واحدة
إعداد تقرير (تقارير) تتناول جوانب الترابط المياه والزراعة مع (1) المناخ، (2) البيئة، (3) الطاقة، (4) والصحة ، من جهه ومع توصيات عملية لتنسيق السياسات من جهة أخرى. ويتم تقديم هذه التقارير لمناقشتها في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى والاجتماعات الوزارية المشتركة، لاتخاذ القرارات اللازمة.	الأمانة الفنية المشتركة	الشركاء	سنة واحدة
استعراض آخر المستجدات في مجالات مثل الرقمنة والذكاء الاصطناعي، والتقدم التكنولوجي في مجال الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى التقدم الذي أحرزته الدول في هذه المجالات، وإبلاغ اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى الآثار المترتبة على سياسات المياه والزراعة.	الأمانة الفنية المشتركة	الشركاء	سنة واحدة
بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الوزراي العربي للمياه والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وضع آليات لضمان إعداد مراجعة استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية واستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة بطريقة تكاملية، وبنفس الإطار الزمني، مع دمج مفهوم الترابط.	جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية		سنة واحدة
رصد التقدم المحرز مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية، وتقديم تقرير سنوي بشأنه في اجتماع اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى.	الأمانة الفنية المشتركة	الشركاء	سنويا

الإجراء	المسؤولية	الدعم	الإطار الزمني
الإطار الزمني للتنفيذ – سنوي أو بشكل دوري			
إعداد تقارير سنوية لكل بلد قبل انعقاد اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى.	اللجنة الوطنية المشتركة جهة التنسيق القطرية		سنويا
تعيين موظفين حكوميين مختصين في البلدان العربية ليكونوا ممثلين عن كل بلد في كل قضية متعددة القطاعات، وتشكيل فريق من الخبراء المعنيين بهذا الموضوع، وإنشاء مجموعات الممارسين لتعزيز تبادل المعارف والخبرات.	اللجنة الوطنية المشتركة الوزراء		يتوافق مع دورة تنفيذ المواضيع التقاطعية
عقد جلسات استشارية للخبراء تجمع خبراء من مختلف البلدان، لتبادل الخبرات فيما بينها، والمصادقة على التقرير الفني، وإعداد موجز السياسات.	الأمانة الفنية المشتركة الشركاء		
إعداد دراسة تحليلية للوثائق لكل قضية متعددة القطاعات، تتضمن جمع أحدث المعارف عن القضية، واستعراض الوضع في جميع البلدان العربية (بمشاركة جهات التنسيق القطرية)، والاطلاع على التجارب خارج المنطقة. إعداد التقرير وموجز السياسات، ثم تقديمه إلى اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى للمصادقة عليه.	الشركاء	جهة التنسيق القطرية	
تخصيص منح للبلدان مقابل تجريب العمليات السياساتية الداخلية، وفقًا لخطة العمل ومؤشرات الأداء الرئيسية المتفق عليها، ورصد التقدم المحرز، والإبلاغ عنه في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة اللاحقة (التمويل من الأمانة العامة وفقاً للموارد المتاحة، أو من خلال تعبئة الموارد المشتركة).	الأمانة الفنية المشتركة الشركاء		